الحرية
اسبوعية سياسية عربية

AL—HURRIA B·P 857 NO. 354 LUNDI 20 3 67

• الاثنين ٢٠ آذار ١٩٦٧ • العدد ٣٥٤ • السنة الثامنة •

مستوى جديد لنشاط الفدائيين في الأرض المحتلة

الحقائق والاكاذيب حول حركة الطلاب الأخيرة

Digitized by Birzeit University Library

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

صاحبا الامتياز
عمر فاضل
محسن ابراهيم

المدير المسؤول
رياض أبو ملحم

مدير الادارة والاعلان
ياسر نعمه

المدير الفني
نبيل أبو حمد

الاشتراكات

- في لبنان :
- الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل
- للمؤسسات والدوائر الرسمية ٥٠ ل.ل
- للطلاب والعمال ١٥ ل.ل
- في البلاد العربية :
- ج.ع.م ـ الاردن ـ سوريا ٣٠ ل.ل
- الكويت ـ العراق ٤٠ ل.ل
- اليمن ـ السعودية الجنوب والخليج ٥٠ ل.ل
- ليبيا ـ تونس الجزائر ـ المغرب ٥٠ ل.ل
- في الخارج :
- اوروبا ـ ايران باكستان الاتحاد السوفياتي ٥٠ ل.ل
- افريقيا ـ الهند الولايات المتحدة ٧٥ ل.ل
- اميركا الجنوبية ٩٠ ل.ل

الاشتراك يدفع مقدما بشيك مصرفي يرسل لامر مجلة « الحرية »

ثمن النسخة

- لبنان ٢٥ ق.ل
- سوريا ٣٠ ق.س
- الاردن ٤٠ فلسا
- الكويت ٦٠ فلسا
- العراق ٥٠ فلسا
- ج.ع.م. ٤٠ مليما
- ليبيا ٥٠ مليما
- عدن شلن ونصف

PRIX EN FRANCE
1 F. 00

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني
راس النبع
بناية درويش
ص. ب. : ٨٥٧
هاتف : ٢٤٧٥٥٢
بيروت ـ لبنان

الاسبوع في سطور

صراع المصالح بين كتل النظام الأردني

عمان ـ رسالة خاصة :

تلقت « الحرية » من عمان رسالة خاصة تشرح مشاكل الحكم الاردني على الصعيد الاقتصادي ، وتتناول بشيء من التفصيل واقع الكتل السياسية فيه .

قالت الرسالة ان الاردن كان منذ حوالي اربعة اشهر مسرحا لازمة اقتصادية كان من شأنها لو ظهرت آثارها بحدة ان تهز النظام هزة قوية ، خاصة وان هذه الازمة جاءت مترافقة مع الانفجار الشعبي الواسع الذي عم مدن الضفة الغربية بعد العدوان الاسرائيلي على السموع .

وقد بادرت الحكومة فور احساسها بالازمة الاقتصادية الى عدة حلول سريعة لمواجهتها تحمل المواطنون العبء الاكبر منها ، وكان ابرز هذه الحلول واكثرها تأثيرا على المواطنين تشدد الحكومة في جلب الضرائب المتراكمة . وهكذا بدات تجمع في وقت واحد ضريبة الدخل وضريبة الابنية ، ورسوم الهاتف والكهرباء والماء . وقد كان الامر المقلق للنظر في هذا الموضوع ان الحكومة تشدد في جمع كل هذه الضرائب من المواطنين العاديين دفعة واحدة ، بينما هي استمرت في اسلوب جمعها بالطريقة الروتينية الملوفة من كبار التجار والنواب والسياسيين ورجال البادية المقربين من الحكم .

ولم تكد الحكومة تفرغ من هذه الحملة لجمع الضرائب حتى جاءت ازمة بنك انترا . وعكست نفسها بسرعة على الواقع الاقتصادي الاردني فاوجدت جوا من الخوف في السوق التجاري ، عكس نفسه مباشرة على الحركة التجارية اليومية .

ازاء هذا الوضع شعرت الحكومة انها تحتاج الى حلول غير عادية لمواجهة ازمتها الاقتصادية فكان ان لجات الى حلول عديدة منها :

١ ـ تشجيع حركة العرب القادمين من الارض المحتلة لزيارة اقربائهم . فسمحت في فترة الاعياد لحوالي ٩ الاف مواطن عربي باجتياز بوابة بندلوبو . ولعب هذا الرقم الكبير من الزوار دورا كبيرا في تحريك الوضع التجاري في مدينة القدس بشكل خاص .

٢ ـ كان الوضع الاقتصادي احد دوافع الحكومة لحل البرلمان والدعوة لاجراء انتخابات جديدة ، لما يرافق الانتخابات الاردنية في العادة ، من عمليات دفع كبيرة للاموال ، بعضها داخلي وباقي القسم الاكبر منها من الخارج .

٣ ـ تحركت الحكومة بسرعة من خلال رحلة الملك الى امارات الخليج والسعودية للحصول على عدد من القروض والمساعدات المباشرة ، بهدف تدعيم الوضع الاقتصادي . وقد لعبت السعودية دورا مباشرا وابدت استعدادا كاملا لدعم الوضع الاقتصادي الاردني بسرعة بالرغم من المصاريف الباهظة التي دفعتها مؤخرا وبالرغم من ديونها المتراكمة لشركة النفط .

ثم تحدثت الرسالة بعد ذلك عن الوضع السياسي في الاردن فقالت : يمكن للمراقب ان يلاحظ وجود اربعة تكتلات سياسية في قلب النظام الاردني ، تتقاتل وتتخاصم بعنف ، دون ان يكون وراء هذا التقاتل سوى الرغبة بالمزيد من النفوذ والسلطة . وهذه التكتلات هي :

١ تكتل القصر مدعوما من رئيس المخابرات

● وصفي التل ●

● الشريف ناصر ●

محمد رسول الكيلاني ، الذي يحتل في الحكم الاردني مكانة خاصة ، والذي يسطر على جهاز قوي من المخابرات توضع تحت تصرفه حسابات مالية ضخمة .

٢ ـ تكتل اخر يترأسه كل من الشريف ناصر خال الملك ، ووصفي التل رئيس الوزراء السابق تؤيدهم مجموعة من الرجال ذوي المناصب الحساسة منهم راضي العبد الله قائد قوى الامن الداخلي ، الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء الحالي ، والملكة زين . ويعتبر هذا التكتل ونبق الصلة مع الدوائر البريطانية والاميركية في الاردن .

٣ ـ تكتل يتزعمه بهجت التلهوني المعضو الحالي في مجلس الاعيان ، تؤيده مجموعة من النواب والوزراء ابرزهم : احمد اللوزي ، وصلاح ابو زيد ، ووصفي مبرزا ، ومحمد الشنقيطي ، وسليم بخيت ، والمجيري رئيس بلدية الخليل .

تحاول هذه الكتلة ان تبرز نفسها كمعارضة للنظام القائم وتحاول في بعض الاحيان ان تتقرب من اوساط منظمة التحرير لاستغلال خلافها مع الحكم . ولكنها من جهة اخرى ورقة رابحة في يد الحكم يلوح بها باستمرار في وجه تكتل وصفي التل .

٤ ـ التكتل الرابع هو التكتل الذي يتزعمه عاكف الفايز رئيس مجلس النواب السابق ، حيث يؤيده مطلق الحديد مع زعماء عدد من قبائل البدو في شرقي الاردن ابرزهم زعماء قبائل الصخور وزعماء عرب العدوان .

وعلى هامش هذه التكتلات الاربعة تعيش جماعة الاخوان المسلمين التي تقدم للحكم دعما غير مشروط ، وتعمل بتعاون كامل مع رئيس المخابرات مقدمة له كل ما تحصل عليه من معلومات عن نشاط القوى الوطنية .

ثم تتحدث الرسالة بعد ذلك عن الصراعات بين هذه الكتل السياسية ذاكرة وقائع عديدة منها :

١ ـ ان الكيلاني قد اخذ على عاتقه منذ مدة جمع معلومات كافية عن راضي العبد الله للايقاع بينه وبين الملك ، وبالتالي بين الملك ووصفي التل . وقد تدخل الشريف ناصر لدعم راضي العبد الله في هذه المباراة مما اساء لعلاقته مع رسول الكيلاني .

٢ ـ بدا الكيلاني على اثر ذلك في مراقبة نشاط الشريف ناصر ، واستطاع ان يضع يده على بعض عمليات تهريب الاسلحة التي يقوم بها ، ومضى في تحديه درجة ابعد حين اقدم على مصادرة اسلحة مهربة تابعة له مزينت عميل من عملائه .

وقد استغل الكيلاني هذه الوقائع لدى الملك قائلا بانها تسيء لهيبة الحكم ومطالبا بناء على ذلك بنقل الشريف ناصر كسفير للاردن في الخارج . ومع ان الملك لم ياخذ بهذه النصيحة الا انها دفعت الشريف ناصر الى موقف معاد بشدة للكيلاني ونشاطه في جهاز المخابرات الذي يترأسه .

وفي النهاية تعود الرسالة لتؤكد من جديد ان كل هذه الخلافات لاتتعدى السعي نحو مزيد من السلطة ، وانها لا تخرج ابدا عن نطاق مخططات الحكم وسياسته العربية والدولية ، مهما حاولت في بعض الاحيان ان تتقرب من الشعارات الشعبية وتستغلها للضغط على هذا الفريق او ذاك .

أسرار اعادة العلاقات بين الاردن والمانيا الغربية

نلقت « الحرية » من مصادر اردنية مطلعة في بيروت انباء تكشف النقاب عن الاسباء الحقيقية التي لعبت دورا كبيرا في اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاردن والمانيا الغربية .

قالت هذه المصادر ان شخصين احدهما اردني والاخر لبناني هما اللذان لعبا الدور الرئيسي في العملية . اما الشخص الاردني فهو مدحت جمعة سفير الاردن في بيروت الذي قام باول اتصال رسمي مع حكومة بون . واما الشخص اللبناني فهو فكتور مرسى الذي تربطه بوزير البلاط الاردني سعد جمعه صلة وثيقة .

وقد تولى فكتور مرسى القيام بالاتصالات التمهيدية الاولى ، التي ذهب على اثرها السفير بدحت جمعة لاعطاء الاتصالات صفة رسمية . وجدير بالذكر ان السفير الاردني اذاع في الاوساط السياسية قبل سفره ، انه ذاهب لقضاء فترة استجمام في اليونان ، ولذلك فان زيارته لبون احيطت بسرية بالغة .

اما الاشخاص الذين كان لهم دور رئيسي في اقناع الحكومة الاردنية بالاقدام على هذه الخطوة فهم : وصفي التل رئيس الوزراء السابق ، وراضي العبد الله مدير الامن العام ، وتوفيق الطباع عضو مجلس ادارة شركة عالية للطيران ، وشحاده الطوال وكيل سيارات فورد في عمان .

وكافة هذه الاسماء المذكورة لها علاقات تجارية ونيقة مع المؤسسات التجارية في المانيا الغربية ، وخاصة شحادة الطوال الذي يعمل في تهريب الاسلحة بالتعاون مع الشريف ناصر .

الاتحادات الطلابية توضح موقفها بعد قرار تعليق الاضراب

بعد القرار الذي اتخذه الطلاب بتعليق اضرابهم خلال عطلة الاعياد ، وبانتظار تنفيذ الوعود المقطوعة لهم ، اصدرت الاتحادات الطلابية البيان التالي:

يا طلاب لبنان .

ـ وحدة الصف الطالبي هي الطريق الوحيد لتحقيق مطالبنا العادلة .

ـ بالاستناد الى هذا الاساس كانت الاضرابات الاخيرة الهادفة تحقيق مطالبنا العادلة في :

١ ـ تعديل المناهج

٢ ـ توحيد الكتاب المدرسي

٣ ـ الغاء الرسوم

ان هذا الاضراب الرائع كان منجردا عن كل ما نسب اليه من ادعاءات تحدثت عن « اندساس عناصر مشبوهة حولته عن اغراضه » ولا يهدف الا الى تحقيق هذه المطالب المنوه عنها . واننا نعلن اليوم بعد هذه الانطلاقة الطالبية المجيدة التي تحولت الى معركة دامية كان ضحيتها الزميل الشهيد ادوار بولس غنيمة ، المطالب الاساسية

اولا ـ التحقيق الفوري والعاجل بواقعة استشهاد الزميل ادوار غنيمة ومعاقبة المسؤولين عن هذه الجريمة .

ثانيا ـ الافراج عن المعتقلين من الطلاب فورا .

ثالثا ـ عدم التعرض للطلاب بالفصل او الاعتقال في هذه المادة والا تكون مسوقين الى اعلان الاضراب العام ومناشدة الشعب اللبناني تأييدنا .

رابعا ـ دعوة كافة رابطات بيروت والجبل التي لم تتمثل في المؤتمر التحضيري ارسال ممثليها دعما لوحدة الصف الطالبي ووقوفه صفا واحدا

خامسا ـ تعليق الاضراب حتى نهاية الشهر وهو موعد اصدار تعديل البرامج كما وعدت الوزارة ، شرط الا يصدر هذا التعديل شكليا وممسوخا بل تعديلا صحيحا يجعل فرصة النجاح لا تتوقف الا على نشاط الطالب ، ولا يكون سبب سقوطه شروطا خرج عن ارادته .

ويستثنى من تعليق الاضراب طلاب صور الذين زالوا مستمرين فيه حدادا على شهيدنا البطل ..

عاشت وحدة الطلاب وعاش لبنان .

المؤتمر التحضيري لاتحاد طلاب بيروت والجبل

اتحاد طلاب الشمال

اتحاد طلاب الجنوب

القوى التقدمية تجمع على تأييد حركة الطلاب واستنكار اساليب القمع التي استخدمت ضدهم

عبرت القوى الوطنية والتقدمية عن مساندتها لحركة الطلاب المشروعة واستنكارها الاساليب القمع التي تعرضوا لها خلال الاسبوع الفائت ، وذلك في سلسلة من المواقف اتخذتها الاحزاب والعناصر التقدمية وطالبت فيها بتحقيق مطالب الطلاب المشروعة وبالكشف عن المسؤولين عن اعمال العنف .

فقد اصدرت جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان بيانا جاء فيه:

لقد قابل الراي العام في البلاد بالاستنكار والسخط عملية القمع التي تعرض لها الطلاب في صيدا وصور وبقية انحاء الجنوب ، ولقد كان من الطبيعي والمفروض ان ترتفع اصوات الهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية بالتاييد لحركة الطلاب وبالشجب للاساليب الاستفزازية التي استخدمت تجاههم . ذلك ان المطالب التي عبر عنها الطلاب في حركتهم كانت مطالب طبيعية ومشروعة وتمثل الحد الادنى من حقوقهم ، فالمطالبة بتعديل برامج ومناهج التعليم قضية حيوية وهامة تمس مستقبل الاجيال اللبنانية والمطالبة بضرورة وضع حد للتجارة بالكتاب المدرسي انما تعبر عن تحسس كل الطبقات المتوسطة والفقيرة وكل الجماهير الشعبية بهذه المشكلة التي هي احدى ثمار النظام الاقتصادي الذي يخضع له لبنان .

« ان جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية اذ تعلن تاييدها للمطالب المشروعة التي قامت من اجلها حركة الطلاب حول تعديل البرامج والمناهج وتوحيد الكتاب والغاء زيادة الرسوم المدرسية تطالب باطلاق سراح كافة المعتقلين فورا وبفتح تحقيق سريع وحازم لكشف المسؤولين عن استخدام اساليب العنف ضد الطلاب ولاتخاذ كافة الاجراءات بحقهم ، والجبهة اذ تحيي روح الشهيد الذي سقط دفاعا عن عدالة القضية التي آمن بها الطلاب ومعهم كل جماهير الشعب ترى ان لا يمر دون هذا الحادث الخطير يجب ان لا يمر دون تحديد المسؤولين عنه ومعاقبتهم ، ولا بد ان تحمل الدولة مسؤوليتها في تحقيق المطالب العادلة للطلاب والافراج فورا عن المعتقلين . »

وادلى ناطق بلسان حركة القوميين العرب بتصريح قال فيه :

« ان عملية القمع الدامية التي تعرض لها الطلاب في صيدا وصور وبقية مناطق الجنوب وهم يحاولون التعبير عن موقفهم واطلاع الراي العام والسلطة على مطالبهم ، ان جريمة العملية قد اثارت موجة استنكار عارمة في صفوف كل المواطنين .

لقد اعلن الطلاب اضرابهم السلمي لتحقيق مطالب حيوية ومشروعة في طليعتها الغاء زيادة الرسوم المدرسية وتوحيد مناهج التعليم والكتاب المدرسي، ولقد كان في نية الطلاب في صيدا وصور وبقية مناطق الجنوب ان يعبروا بالتظاهر السلمي نهار الاثنين ١٣ الجاري ، عن مطالبهم وان يسمعوا صوتهم للمسؤولين ولجماهير الشعب ، ولكن واصبب المعتزلات منهم بجروح خطيرة.

ان حركة القوميين العرب اذ تستنكر بشدة اساليب القمع التي استخدمت ضد الطلاب ، تطالب مع كل القوات الوطنية والتقدمية بفتح تحقيق سريع واداتة المسؤولين عن الحادث ايا كانوا .

كما اذاع مجلس ادارة الحزب التقدمي الاشتراكي البيان الاتي :

في هذه الظروف الحرجة قامت بعض الفئات الطلابية بالتظاهر والاضراب احتجاجا على رفع رسوم الامتحانات ومن اجل توحيد المناهج والكتب المدرسية ، وعوض ان تحاول السلطة ان تواجه هذه الحركة المطلبية بروح الدراية والحكمة والحلول الايجابية ، لجأ بعض المسؤولين عن الامن الى اساليب القمع العنفي مما ادى الى سقوط عدد من الضحايا .

ان الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرى في الطلاب امل الوطن في مستقبل افضل والذي آيد ويؤيد جميع المطالب المحقة التي رفعتها الهيئات الطلابية فيما يتعلق بالرسوم والمناهج والكتب الوحشية ويطلب انزال العقوبات بالمسؤولين الذين اقدموا على هذه الاعمال التي لا تؤدي الى حل ايه ازمة وانما تزيدها تعقيدا ..

والحزب اذ يستنكر هذه التصرفات يدعو الشعب اللبناني القاضل الى الوعي والحذر كي لا تنساق عناصر الشر والدس الى الصفوف الوطنية المتراصة » ..

مستوى جديد لنشاط الفدائيين العرب

منظمة «ابطال العودة» تعلن عن عمليات كبيرة

وزعت منظمة « ابطال العودة » بيانها الخامس عن عملياتها الفدائية داخل الارض المحتلة . ويلاحظ في هذا البيان انفراد العملية الاخيرة بثلاث ميزات بارزة :

الميزة الاولى ان العملية تمت في منطقة بعيدة عن الحدود نادرا ما وصل العمل الفدائي الى مثل عمقها .

والميزة الثانية ان المرافق التي دمرت تعتبر مرافق اساسية ، استهدفت بالدرجة الاولى تعطيل العمل في مفاعل ديمونا الذري .

اما الميزة الثالثة ، فهي ان اسرائيل تحيط هذه المرافق بكثير من السرية ، وبحراسة مشددة ، الا ان الفدائيين استطاعوا تخطي هذه العقبات وتادية مهمتهم بنجاح .

والجدير بالذكر ان السلطات الاسرائيلية كانت قد اعترفت يوم الخميس الماضي بحادث تفجير مجمع للمياه الا انها تجاهلت نسف مواسير الغاز لما له من آثار نفسية سيئة على السكان اليهود.

كما ان السلطات الاردنية ذكرت على لسان ناطق عسكري توغل القوات الاسرائيلية داخل اراضيها ومقتل مزارع اردني وجرح اخر .

وفيما يلي نص بيان منظمة ابطال العودة :

بسم الله الرحمن الرحيم

بلاغ رقم « ٥ » صادر عن القيادة العامة لمنظمة ابطال العودة .

يا ابطال امتنا العربية :

تعلن منظمة ابطال العودة ان مجموعة من فدائييها قد دخلت الى الارض المحتلة في منطقة جبل الخليل ، وتوجهت نحو الاهداف المرسومة لها، وفي يوم الاربعاء ١٥ـ٣ـ٦٧ نسفت :

١ ـ مجمعا لانابيب الغاز مؤلفا من ثلاث مواسير ضخمة وموتور موزع ، وذلك في القسم الغربي من مستعمرة « اعراض » وقد ادى الانفجار الى تدمير المواسير والموتور تدميرا كاملا ، مما ادى الى اشتعال الغاز فترة طويلة من الزمن مضيئا مساحة كبيرة محيطة به .

ان هذه المواسير الثلاثة تنقل الغاز الى المناطق التالية : ا ـ القرن الذي في مستعمرة ديمونا . ب ـ منطقة البحر الميت . ج ـ مدينة ايلات في العقبة .

٢ ـ قابت المجموعة بنسف مجمع للمياه مؤلف من ثلاث خزانات كبيرة في نفس المستعمرة ، فدمرته تدميرا كاملا ، بالرغم من وجود معسكر للجيش ومخفر للشرطة قريبا من مجمع المياه المذكور.

وبعد ان تم نسف هذين الهدفين ، بدات المجموعة عملية الانسحاب تاركة وراءها مناشير كتبت بخط اليد باسم منظمة (ابطال العودة » . وحين انفجرت الالغام الموضوعة اطفا المعدو مباشرة جميع الانوار في المنطقة ، حيث بدات عملية مطاردة واسعة النطاق ، اشترك فيها عدد كبير من السيارات التي بدات تتوافد على مكان الانفجار من المستعمرات المجاورة ، ثم توجهت مجتمعة نحو الحدود الاردنية ، ولحقت بها بعد فترة من الزمن طائرات الهليكوبتر ، ولكنها فشلت ورجعت المجموعة الى قاعدتها سالمة . وعلى اثر ذلك توغلت قوات العدو داخل الحدود الاردنية وبدات تطلق النار على المزارعين الامنين ، فاصابت اثنين من المواطنين الاردنيين .

يا جماهير شعبنا البطل :

تعاهدكم ابناؤنا سنستمر في ضرب العدو الغاصب ، وان يمنعنا من اداء هذا الواجب المقدس شيء ، وستزد على عمليات الانتقام من المواطنين الامنين بعمليات اشد وقسى .

عاشت امتنا العربية
وعاش شعبنا الفلسطيني المكافح في سبيل التحرير
« منظمة ابطال العودة »
آذار ـ ٦٧

Digitized by Birzeit University Library

على هامش الأحداث الدامية التي عاشها لبنان :

القضية الطلابية بين وميدان المعركة

اذا كانت الاحداث الطلابية العاصفة التي عاشها لبنان كله خلال الاسبوع الماضي قد كشفت علل النظام القائم في لبنان وعوراته جميعاً ، فانها قد اكدت بالمقابل الحاجة الملحة الى صيغة جديدة لعمل الطلاب وتحركهم نحو تحقيق مطالبهم التي هي في حقيقة امرها بعض المطالب الشعبية .

ولعل ابرز ما كشفته تلك الاحداث ذلك الترابط الكامل بين الشعارات الطلابية والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان . فلم تكن الشعارات بحت طلابية بالمعنى الكلاسيكي بقدر ما كانت شعارات تقدمية بكل الشمول المفهوم للكلمة . كذلك فان اسلوب مواجهة تلك الشعارات لم يكن ((تصرفا بوليسيا)) محدودا ، بقدر ما كان تجسيدا حيا لطريقة النظام في مواجهة المطالب الشعبية المشروعة والملحة والبسيطة أيضا !

بقلم:

طلال سلمان

نبدأ بالمطالب ، وعددها كما ذكرتها بيانات الطلاب اربعة :

● المطلب الاول « والدائم » : تعديل المناهج بحيث تصبح ملائمة لروح العصر ..

● المطلب الثاني « والدائم » : توحيد الكتاب المدرسي ..

● المطلب الثالث : الغاء الزيادة التي استحدثت في رسوم الامتحانات الرسمية ..

● والمطلب الرابع : تخفيض معدل العلامة اللاغية في مسابقة مادة اداب اللغة الاجنبية ..

المطلبان الاولان : قديمان جدا .. يحتلان شعارات كل تظاهرة ، وبشكلان محور كل نشاط طلابي ، وتدور من حولهما الاحاديث في الاندية السياسية وفي الاوساط النيابية والحزبية وفي المجال الصحفي عموما منذ امد بعيد ، دون ان تتحرك اية حكومة تولت مقادير هذا البلد خطوة واحدة ايجابية وجدية تؤمل بتحقيقها .

اما المطلبان الاخيران فجديدان كل الجدة وهما نوع من « رد الفعل » على قرارات صدرت مؤخرا عن وزير التربية ، وان كانا — بدورهما — يجسدان موقفا مبدئيا على صعيد تفهية العلم والتعليم في لبنان ..

.. وما ادراك ما المناهج

وماذا في المناهج ؟!

من العبث مناقشة مناهج التدريس المطبقة الان في لبنان مناقشة تفصيلية وموضوعية معادلة لعدة اسباب منطقية منها :

●● اولا : ان هذه المناهج موضوعة اصلا في عهد الانتداب الفرنسي ، ومستوحاة بالتالي من مناهج التدريس التي كان معمولا بها في فرنسا ايام الجمهورية الثالثة ، وربما قبل ذلك ..

●● ثانيا : ان هذه المناهج قد تعرضت مع الاستقلال ، لبعض التعديل لتصبح ((وطنية)) ولكنه كان تعديلا ناقصا اكتفى بازالة مظاهر التبعية ولم يلغ التبعية نفسها ، ولا هو استطاع الوصول الى مستوى المطلب الوطني المحق بان يدرس طلبة لبنان وفق مناهج وطنية فعلا ومستوحاة من روح العصر وليس من روح القرن التاسع عشر .. مثلا !

●● ثالثا : ان هذه المناهج قد تعرضت ، منذ الاستقلال وحتى اليوم ، الى عدة تعديلات مبتورة ومرتجلة اضافت اليها او انقصت منها ، حتى باتت اشبه بفاية استوائية : يسهل فيها الضياع ، ويصعب الخروج منها بسلام ، الا لمن كان بالمداخل والمخارج « خبيرا » !

●● رابعا : ان هذه المناهج موضوعة — في الاصل — لتخريج موظفين ، او « متعلمين » في احسن الاحوال ، وليس لاعداد اجيال جديدة من الشباب المثقف والواعي والمتخصص بكلمة اخرى : هي مناهج تنطلق من مفهوم « العلم للعلم » ، وليس من مفهوم « العلم للجميع » ، وهذا ابسط حقوق المواطن — الان — في اكثر اصقاع المعمورة تخلفا .

ولقد كانت هذه المناهج بالذات ضمن مجموعة العوامل التي تسببت في رسوب نسبة مرتفعة من الطلاب كل عام ، خصوصا في البكالوريا بقسميها ، اي في المرحلة الاعدادية لدخول الجامعة ومباديء التخصص بالتالي .

كما كانت هذه المناهج مجالا ولا ارحب لنشوء تجارة الكتاب المدرسي وتطورها بحيث باتت واحدة من اكثر اصناف التجارة ((الحلال)) ارباحا وفوائد باقل التعب وبدونه اطلاقا في بعض الاحيان !.

اما تجارة الكتاب !

ولنتحدث بشيء من التفصيل عن تجارة الكتاب المدرسي ..

انها اقرب ما يكون الى الشركة السرية المساهمة ، واطرافها الاساسيون هم : وزارة التربية بمناهجها والعقلية المتحكمة فيها ، ثم بعض المفتشين بالاضافة الى عدد من كبار الموظفين فيها ، ثم اصحاب دور النشر ، واخيرا مديرو المدارس الرسمية والخاصة وشركاهم ليمتد !

ولكل من الاطراف والشركاء دور ومهمة واجر معلوم :

●● المناهج اوجدت استمرار المناهج بشكلها الحالي : يؤمنون لكل من « رغب » فرصة تاليف الكتب المدرسية ، اذ لا ضابط لاصول ولا رابط ، غير بعض الشكليات الممكنة التطبيق بغير جهد ..

●● بعض المفتشين وكبار الموظفين : يقومون بدور مزدوج ، اذ « يؤلفون » كتبا ، و « يسهلون » من جهة اخرى امر فرضها على المدارس الرسمية وبعض المدارس الخاصة .

اما كيف يؤلفون فتلك حكاية طريفة : يأتون ببعض المدرسين الابتدائيين ((في الغالب)) او المثانويين ، وببعض المؤلفات التي تدرس فعلا ، ويلقون الى المدرسين بالتوجيهات حول كيفية القص ، وتقديم فصول وتاخير اخرى بحيث يخرج الكتاب الجديد « مختلفا » عن اصوله ، ثم يوضع الكتاب قيد التدريس على انه من تاليف لجنة من الاساتذة او « جماعة من الاساتذة » او اي شيء من هذا القبيل ..

●● اما اصحاب دور النشر فدورهم معروف : فهم الذين يؤمنون « نفقات التاليف » اللازمة للمفتشين وكبار الموظفين من هواة التاليف ، مقابل ان يمم هؤلاء « المؤلفات » على المدارس ..

●● وناتي الى دور مديري المدارس : وهؤلاء قد اكتشفوا ، اخيرا حقيقة سوق الكتاب المدرسي ، فادلوا بدلوهم فيها .. وشاركوا في اللعبة ، من زاوية جديدة هي زاوية « الطبعة المنقحة والمزيدة » .. فمع كل عام جديد يفاجا الاهل بان كتب ابنائهم الكبار لا تصلح للصغار منهم لانها « طبعة قديمة » ، ويضطرون الى شراء نسخ جديدة من الكتاب الهزيل اياه ، وكل ما فيه من الجدة تبديل في طريقة توزيع الفصول .. ليس الا !

الرسوم والخديعة والخاصة الميسورة !

ونصل الى المطلبين الجديدين : تخفيض رسوم الامتحانات الرسمية اولا ، ثم تخفيض معدل العلامة اللاغية في مسابقة اللغة الاجنبية . ولكل منهما حديث طويل ..

فيما يخص الرسوم فان زيادتها قد انت تضيف عبئا جديدا الى كواهل ذوي الدخل المحدود وليس صحيحا الكلام « الرسمي » الذي قيل من انها زيادة رمزية ، بل هي زيادة ملحوظة ولو ارتدت مسوح الخديعة: فطالب البكالوريا الذي كان يدفع اقل من عشر ليرات للدورة الواحدة ، فرض عليه الان ان يدفع ٢٧ ليرة بحجة انها رسوم الدورتين .. ولكن لماذا الافتراض بانه سيمتحن مرتين؟! وماذا اذا نجح في الدورة الاولى ؟! ام ان المشرفين على سياسة التعليم يعرفون ان هذا مستبعد الا للخاصة والخاصة ، كما نعلمون ، تربة وفله الحديد بحيث لا تؤثر على دخلها المحترم مثل هذه الزيادة «الطفيفة» في الرسوم ثم ان الخاصة ، كما نعلمون تاكل الرسوم الكبيرة ، فلا يأس اذن ان هي دفعت الصفيرة منها !

ولكن هذا الكلام لا يجسد المشكلة كلها : انه تناول لجانب فرعي بسيط في محاولة لاخفاء الاصل المعتل . والاصل في السياسة التعليمية وفي اهدافها ومراميها ، من خلال سائر التصرفات والقرارات والتدابير الموجهة بهدف انقاص نسبة الناجحين في الامتحانات الرسمية عاما بعد عام .

ليست كل المشكلة في زيادة الرسوم بحد ذاتها . انما المشكلة في الغاية منها . والغاية كما تقول الدولة : توفير المال اللازم لبناء مدارس جديدة تستوعب المئة الف تلميذ الذين يظلون بلا مدارس كل سنة ... كاننا لا مصدر اخر للتمويل ! « او كاننا الدولة تستوفي » فعلا الضرائب « الحرزانة » من كبار المموّلين والمحتكرين ، وتضعها في خدمة العلم ، ونظل رغم ذلك بحاجة الى ليرات الفقراء والكادحين يقطفونها من قوت عيالهم ليدفعوها لخزينة الدولة رسوما وضرائب جديدة !

او كاننا الدولة قد وفرت التعليم الالزامي والمجاني للبنانيين ، بكل مراحله ، ثم جاءت المسؤولين عن المجازر التي وقعت في صيدا وصور ... ومن خلف الطلبة تحركت الاحزاب الشعبية والمنظمات الوطنية والجماهير الشعبية باعرض قواعدها ، تدعمهم وتساندهم وتؤكد تضامنها معهم في مطالبهم المحقة والمشروعة .

الحاجة الى وحدة طلابية ..

على ان ثمة معاني اخرى للاحداث الاخيرة تمس الوضع الطلابي ذاته .

لقد كشفت هذه الاحداث الحاجة الماسة الى وحدة طلابية قادرة وحاضرة دائما ، خصوصا وقد دخل الطلاب الان الى ميدان القضية الاجتماعية التي تخرض معركتها الجماهير الكادحة بكل جهدها وارادة التغيير في نفسها ، وطموحها العظيم الى غد افضل .

وليس من شك ان المعركة الطلابية الاخيرة — بغض النظر عن نتائجها العملية — تشكل نقطة انعطاف تاريخية في سلوك الحركة الطلابية في لبنان ... فلاول مرة خاض الطلاب معركة اجتماعية لا ترتبط بالانتماءات السياسية .

لقد كان ارتباط المعركة الواضح بالقضية الاجتماعية في لبنان التي هي — في ذات الوقت — وليدة نظامه الراسمالي ، جعلتها « معركة وطنية » شملت اللبنانيين كافة بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية . ولعل هذا الارتباط هو الذي جعل المعركة الطلابية تشمل اتحاد لبنان كافة ، وتوحد بين جماهير طلابه والمنظمات الجماهيرية الشعبية الاخرى المقاتلة في ميدان القضية الاجتماعية الذات .

حتى لا يهدر دم الشهيد ..

والمطلوب الان ان تطور هذه الوحدة بين جماهير الطلبة في لبنان ، وان تدعم ، وان تهيأ لها الصيغة الملائمة التي تجعل الوحدة الطلابية حقيقة واقعة وثابتة وليس مجرد لقاء مرحلي محدود .

ولعل اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلاب الثانويين ، التي ابرزتها المعركة ، تفيد من هذه الفرصة الطيبة لتضع الاساس المتين والراسخ لقيام اتحاد الطلاب الثانويين في لبنان ...

كذلك فعسى ان ينتهي عصر الانشقاق في صفوف الطلاب الجامعيين من خلال الالتقاء على ارض صلبة هذه المرة : هي ارض القضية الاجتماعية ، فتعود الحركة الطلابية الى اثبات وجودها ، والى لعب دورها الطليعي المفترض والمطلوب .

ان هذا الانعطاف في مسير حركة النضال الطلابي قد اوجد المناخ الملائم للسير بالحركة الطلابية نحو وحدة بعيدة عن كل التناقضات ((غير الحقيقية)) التي شلتها وجمدتها طوال الاعوام السابقة ، واثر الانشقاق الذي اصابها خلال عام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ الدراسي ... ويجب ان تكون عودة الوحدة الطلابية بمضمون اجتماعي جديد وواع ، وبمزيد من الحيوية والفاعلية ، هي القربان الذي يقدمه طلاب لبنان لشهيدهم ادوار بولس غنيمة ..

وبهذا فقط لا يذهب دم الشهيد هدرا ،

وبهذا تاخذ المطالب الطلابية — فعلا — طريقها الى التنفيذ ، رغم كل الموانع والعراقيل والعقبات .

طلال سلمان ●●

صفحة ٥

سياسة التعليم اللاوطنية الاجتماعية

ابرز ما كشفته احداث الأسبوع الماضي الدامية :

الحاجة الى وحدة طلابية قادرة وحاضرة دائماً

هل هي مصادفة ؟!

ومعظم هذا الكلام يصح على معدل النجاح في مسابقة اللغة الاجنبية ... فماذا قدمت الدولة قبل ان ترفعه ؟!

هل عدلت المناهج بحيث تغدو معقولة ومفهومة ؟..

وهل طورتها بحيث باتت مسايرة لروح العصر : عصر الاختصاص والاخصائيين ؟.

وهل عملت لرفع مستوى التدريس وتعزيزه. فصار ايسر تناولا واقرب الى الافهام ؟!

وهل بات المدرسون غير المدرسين الذين يستطيعون — بالكاد — تامين الحد الادنى المخفض للعلامة اللاغية في مسابقة اللغة الاجنبية ؟!

ثم ما معنى رفع هذه العلامة بالذات ؟!

هل القصد رفع المستوى الثقافي لطلابنا ، وهم — نتيجة المناهج الحالية والسياسية التعليمية المطبقة ، ومستوى المدرسين — يتركون مدارسهم انصاف متعلمين لا اكثر ، واما الثقافة فتظل بعيدة عنهم بعيدة ...

ومن الصعب ان يصدق احد ان هذا القرار قد صدر في هذا الوقت بالذات صدفة ، في حين تشتد المطالبة بتعريب كتب الرياضيات والعلوم ، واعتماد اللغة العربية — لغة البلاد الرسمية — وحدها في كافة فروع التدريس ، وجعل اللغة الاجنبية لغة ادب و « ثقافة عامة » فحسب .

بين المطالب واتفاقية مدريكو !

اذن ، فالمطالب جميعا مترابطة ومتشابكة : الاصل هو السياسة التعليمية المتبعة وكل ما تبقى مجرد فروع ..

السياسة التعليمية « اللاوطنية » حتى اليوم هي التي تؤمن الاستمرار والدوام للمناهج المعمول بها الان ..

والمناهج هي التي تيسر الفرص المطلوبة لرواج تجارة الكتاب المدرسي وانحطاطها الى الدرك الذي تترع فيه الان ..

والمناهج مع الكتب المدرسية المقررة والمقبولة في المدارس الرسمية والخاصة ، مع مستوى التدريس الحالي ، مع العقلية التي تتحكم بالاساليب البوليسية للامتحانات — الحزازير ، هي التي تصنع طالبا ناقص التعليم ، وقابلا للسقوط في الامتحانات الرسمية ..

.. ثم نضاف الى اعباء هذا الطالب العلامة اللاغية لمادة اداب اللغة الاجنبية ..

.. ونضاف الى اعباء ذويه الرسوم الجديدة « وبعضها ضعف الرسوم القديمة تقريبا » بدلا من ان تخفف هذه الاعباء او تلغى كلية .. وللمناسبة فقط يمكن تذكير معالي وزير التربية بان دولة الرئيس رشيد كرامي يمكنه — بشطحة قلم — ان يوفر له كل الاموال التي يحتاجها لتعميم المدارس ، ولتحقيق الزامية العلم المجاني ، اذا ما عدل اتفاقية مدريكو — مثلا — واستعاد المئة مليون ليرة التي تركت لهذه الشركة هبة ومنحة بلا منة ولا من يمتنون !

وتكون النتيجة الوحيدة لكل هذا : ازيرسب الطلاب باستمرار ، وان تزيد نسبة الفين نسد فرص التعليم الجامعي امامهم ... وكيف اذن تكون سياسة التجهيل ان لم تكن ضمن هذه المواصفات والشروط المذكورة بعاليه ؟!

الشرارة والانفجار ..

هذه هي المطالب التي حركت جماهير الطلبة في كافة انحاء لبنان ...

وابسط ما يقال في هذه المطالب : انها مشروعة ومعقولة وضرورية ... فكيف تصرفت الدولة في مواجهتها ؟!

لقد بدا الامر باضراب شامل اعلنه طلاب المدارس الرسمية في بيروت وساثر انحاء لبنان ... ولما تاخرت الدولة في تحديد موقفها من المطالب الطلابية بشكل محدد وواضح ، تطور الاضراب الى تظاهرات سلمية نماما .. بشهادة المراجع الحكومية ذاتها .

وخشيت الدولة ان تتطور المظاهرات والاضرابات ، وان تتحرك الجماهير الشعبية بمختلف تنظيماتها ، لمساندة الطلبة ، فكان ان واجهت طلاب صور العزل بالرصاص عندما تظاهروا يوم الاثنين الماضي ، وسقط الطالب ادوار بولس غنيمة شهيدا ، كما سقط بعض رفاقه جرحى ، واقتاد رجال السلطة كل من طالته ايديهم من الطلبة الى اقرب سجن !

تلك كانت الشرارة .. وانفجر الموقف الملتهب في بيروت ، وفي صيدا وصور والنبطية وبنت جبيل ، وفي طرابلس والشمال اجمالا ، وفي بعلبك ومنطقتها ، وفي الشوف وساثر انحاء لبنان ... وتحركت جماهير الطلبة في كل مكان تستنكر تدابير القمع الوحشية ، وتؤكد اصرارها على مطالبها ، وتطالب بمحاكمة

صفحة ٥

Digitized by Birzeit University Library

بعد انتفاضة الطلاب

والقمع الذي جوبهت به

● الشهيد ادوار غنيمة ●

الحلّ الديكتاتوري لأزمة النظام الرأسمالي اللبناني.. هل يحل شيئاً؟

بقلم : محسن ابراهيم

حقيقة اساسية لا بد من تسجيلها اولا في نطاق تحليل حركة الطلاب الاخيرة ، وهي ان الحركة لم تكن كما حاول الفكر البورجوازي اللبناني تصويرها مجرد حركة مفتعلة لا تستند مطالب جوهرية تستاهل كل هذا الضجيج وتستحق كل هذا التوتر . بل ان الفكر البورجوازي الذي عجز عن فهم حجم المطالب التي رفعتها حركة الطلاب ومعانيها الوطنية والاجتماعية وخطورتها بالنسبة لهذا القطاع الشعبي الحيوي — ولكل قطاعات الجماهير — كان يسجل بذلك مرة اخرى عجز هذا النظام الرأسمالي اللبناني ، بتكوينه الفكري والسياسي ، عن استيعاب طبيعة المرحلة التي يجتازها والتقاط معانيها الاساسية .

ان حركة الطلاب لم تكن « نتيجة افتعال ذاتي مارسته بعض العناصر التي اندست بين صفوف جماهير الطلبة » كما حرصت على القول بلاغات الدولة وتصريحات مسؤوليها ، بل كانت في الواقع حركة اصطدام حقيقي بالنظام الرأسمالي اللبناني في عدد من مواقعه الجوهرية .

ان مطلب تعديل مناهج التعليم وتوحيدها لم يكن مجرد مطلب فني تفصيلي يريد الطلبة منه ازاحة بعض عبء الدراسة عن كواهلهم ، بل كان يعبر في الواقع عن رفض جمهور الطلاب — ومعهم جمهور الشعب — لاستمرار سيطرة الاستعمار الثقافي على مقدرات التعليم واستمرار سياسة تجهيل الاكثرية كما كان يعبر عن رفض مبدأ « ارستقراطية التعليم » الذي فرضته البورجوازية خوفا من ان تجتاح الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود موجة ثقافية تقلب موازين الوعي والقدرة على التأثير في اللوحة الاجتماعية اللبنانية .

وان مطلب توحيد الكتاب المدرسي بحيث تتولى الدولة تنظيمه واصداره لم يكن مجرد تعبير عن ضيق الطلاب بهذا التشتت الدراسي الذي يعانونه في ظل فوضى اصدار الكتب ، بل كان ايضا مطلبا يتصل جوهريا بتطلع الطلاب كجزء من الشعب الى القضاء على احدى التجارات غير المشروعة في هذا النظام الرأسمالي اللبناني : تجارة الكتب والعلم والثقافة . وتجارة الكتاب لا تقل اثرا في نتائجها الاجتماعية المادية على الجمهور الواسع من الناس ، عن تجارة الادوية او غيرها من عمليات الوساطة البشعة التي يخضع لها كل شيء في لبنان .

وان مطلب الغاء زيادة الرسوم المدرسية التي قررتها الدولة مؤخرا ليس مطلبا تافها كما حاولت منابر الدعاية الرسمية تصويره ، بل هو ايضا نوع من الرفض لمبدأ تحميل الشعب باوسع قطاعاته نتائج تفاقب النظام الرأسمالي اللبناني وازماته الاقتصادية . فعندما رفض الطلاب ان يخضعوا لتلك الزيادة في الرسوم المدرسية انما كانوا يرفضون ، باسم الجمهور اللبناني الشعبي ، السابقة الخربة الرهيبة التي كانت ومازال موجهة ضد الطبقات المتوسطة والفقيرة وعاجزة عن ان تصل تشريعا وتنفيذا الى كبار الرأسماليين والتجار واصحاب الدخول المرتفعة والشركات الاجنبية العاملة في لبنان وفي طليعتها أحركات النفط .

معاني اسلوب القمع

واذا كانت حركة الطلاب قد شكلت اصطداما حقيقيا بالنظام الرأسمالي اللبناني في عدد من مواقعه الجوهرية ، فان الاساليب التي استخدمها الطلاب في التعبير عن انفسهم كانت رمزا لوعيهم بان النضال الشعبي هو المدخل الوحيد لعملية التغيير الذي تطمح اليه كل الطبقات الكادحة وكل جماهير الفقراء . اما اساليب القمع التي لجأت اليها السلطة في مواجهة انتفاضة الطلاب فقد كانت هي بدورها رمزا لموقفها المبدئي وطبيعتها الحقيقية.

فان القمع الذي جوبهت به حركة الطلاب في الجنوب وكل انحاء لبنان لم يكن مجرد صدفة حاكت خيوطها « اقدار مجهولة وغامضة » او مجرد ورطة انزلقت اليها السلطة دون ان تعي ثم لم تعد تعرف كيف تنسحب منها ، بل ان القمع كان يكشف الطبيعة الحقيقية للدولة كاداة تسهل للطبقات المستغلة احكام سيطرتها ، وكان يكشف حقيقة الموقف المبدئي الثابت الذي واجهت من خلاله الدولة دائما كل تحرك شعبي ، فلم يكن ما حصل في الجنوب الظاهرة الاولى من نوعها في تاريخ الصراع السياسي والاجتماعي في لبنان ، بل ان كل انتفاضات الطلاب السابقة وكل تحركات الجماهير طبعها الى حقوقها كانت تصطدم دوما بجدار من القمع تمارسه الدولة وتجسد فيه الدور الموكول اليها .

واذا كان لجوء السلطة الى القمع في هذا الاسبوع الحافل الذي عاشته الحركة الطلابية قد جسد الموقف الدائم والثابت للدولة تجاه كل الانتفاضات الاجتماعية الشعبية ، فان القمع يكتسب في هذه المرحلة معنى تاريخيا خاصا يجعله جزءا من قضية كبرى بدأت الحركة التقدمية اللبنانية تواجهها بشكل واضح .

ان القمع ، ما جرى منه مع الطلاب مؤخرا وما يمكن ان يجري منه مع غيرهم مستقبلا ، يلقي بظله الان في مرحلة بلغت فيها ازمة النظام الرأسمالي اللبناني احدى ذراها ، ومن هنا يمكن فهمه على انه جزء من محاولة الرد ديكتاتوريا على تلك الازمة بابعادها الاجتماعية ومعانيها السياسية . ولسنا الان في معرض التحليل المتكامل لجوانب المرحلة التي يعيشها لبنان الراهن ، بل يكفي القول ان الازمة الاقتصادية التي تعانيها الرأسمالية اللبنانية الان لا تجد امامها نظاما قادرا باسسه المادية وبتكوينه السياسي والايديولوجي على استيعابها وتكييف سلوكه باتجاه بعض الايجابيات حلا لها .

واذا كانت النتائج الاجتماعية لهذه الازمة الاقتصادية قد بدأت تسلط مزيدا من الضوء على طبيعة التناقضات الطبقية الاصيلة والحادة التي حكمت الحياة اللبنانية حتى في ظل مرحلة الازدهار الاقتصادي السابقة ، فان المستقبل القريب سوف يحمل — في ظل الانكماش الاقتصادي هذه المرة — مزيدا من البلورة والتوضيح لتلك النتائج الاجتماعية . وتحت قبة نظام رأسمالي عاجز بتكوينه المادي والسياسي عن تخطي مشكلاته لاستئناف دورة جديدة من النمو ، فان سلبيات الازمة الاقتصادية سوف تصيب — وقد بدأت تصيب — الطبقات المتوسطة والفقيرة بالدرجة الاولى . ويبدو واضحا ان الدولة الممثلة لمصالح الطبقة الرأسمالية عازمة على انتهاج سياسة مؤداها : ان تدفع جماهير الشعب ثمن الازمة الاقتصادية من المقبل الذي تقتات به ومن فرص الحياة الضيقة امامها . وهي سياسة لا يمكن ان تمر دون توليد نتائج وردود فعل اجتماعية هامة لن يكون من السهل بيديها .

هذا الحل لا يحل شيئا

ان موجة النضالات الاجتماعية سوف تتصاعد حتما لانها سوف تكون نابعة من ظروف موضوعية لا يمكن الا ان تغرز قوانينها ونتائجها الطبيعية. ولن يكون متيسرا طمس هذه النضالات الاجتماعية وتزويرها كما كان يحصل في السابق ، سواء عن طريق افتعال توتر طائفي جديد تختلط في زوبعته الصفوف والقضايا مرة اخرى ، او عن طريق منع المعركة الوطنية السياسية الدائرة في لبنان ومن حوله من ان تلتهم جذورها بجذور المشكلة الاجتماعية والنضال الطبقي .

ولقد شهد لبنان في المرحلة الاخيرة المحاولتين معا ، شهد من ناحية محاولة افتعال حوار طائفي متوتر حول «مسالة الدستور » . تعديله او التمسك به ، وشهد من ناحية ثانية محاولة جديدة لاسقاط المعركة الوطنية السياسية في شباك المصيدة الطائفية من خلال « الرسالة المفتوحة» التي كتبها زعيم طائفي لحزب طائفي معروف بقصد وحيد هو الانتكاس بالجو الاجتماعي الوطني الاصيل الذي بدا يتكاثف خلال السنوات الاخيرة ورغم ما ولدته المحاولتان من نتائج سلبية على الصعيد السياسي الا ان نقل النضال الاجتماعي المتصل بالنضال الوطني التحرري استطاع ان يمتص الجزء الاكبر من هذا التوتر المزيف الذي اريد افتعاله لاحداث نكسة وطنية واجتماعية كبرى في البلاد . ولقد كانت انتفاضة الطلاب بمعانيها الجوهرية نوعا من الرد غير المباشر على الموجة الطائفية الجديدة ودليلا على ان جماهير الشعب اللبناني في طريقها الان الى ان تشكل بالوعي الطبقي حاجزا في وجه كل محاولات التسعير الطائفي.

واذا كان تصاعد موجة النضالات الاجتماعية يبدو امرا حتميا ، واذا كان سلاح التزييف الطائفي الذي استخدمه النظام الرأسمالي اللبناني في خوض معاركه ضد الجماهير دائما يبدو وقد فقد الكثير من طاقته على الفعل ، فان السلاح القمعي سوف يكون في النهاية التدبير الذي تلجأ اليه الدولة ، باسم الطبقة التي تتحكم بها ، لخنق الموجة الاجتماعية وتطويق نتائجها . ولسنا نرى في ما جرى للطلاب خلال الاسبوع المائت الا نوعا من الرمز لهذا الحل الديكتاتوري الذي تريد الرأسمالية اللبنانية بواسطته اختراق مشكلاتها على ما يبدو .

ان ذلك كله يطرح مسالة الحريات السياسية في لبنان على صعيد اكثر حيوية منه في اي وقت مضى . واذا كانت الرأسمالية اللبنانية تريد لاوسع قطاعات الشعب ان تدفع اجتماعيا ومن القليل الذي تقتاته ثمن ازمتها هذا البلد ان تدفع سياسيا ومن حرياتها ثمن الازمة العامة التي يتخبط فيها النظام كله .

هذا الحل الديكتاتوري لازمة النظام الرأسمالي اللبناني .. هل يحل شيئا ؟ الجواب على ذلك يكتسب وضوحه حين نتذكر ان طبيعة المشكلات الاقتصادية التي تتفاقم الان في لبنان وطبيعة النتائج الاجتماعية وردود الفعل الشعبية التي سوف تنبثق عنها حتما ، حين نتذكر ان ذلك كلا يشكل بمجموعه مجرد ازمة عارضة يكفي الدولة ان تتوسل تجاهها ببعض الاجراءات السلبية الموقتة لتحل بالقمع كل المشكلات وتواجه كل المعقبات .

واذا كان الحل الديكتاتوري لازمة النظام الرأسمالي اللبناني لن يحل في النهاية شيئا، فانه بالاضافة الى ذلك مستحيل التطبيق فعليا .

لقد كانت هناك في لبنان دائما مشكلة جوهرية اسمها مشكلة الحريات السياسية . وكانت الدولة تلجأ دائما الى منع الحركة التقدمية من ان تمارس حقوقها الديمقراطية على وجهها الصحيح باسم « مكافحة النشاط السياسي الممنوع » ، واذا كانت الدولة قد فشلت حتى في الماضي في تطويق الفعاليات السياسية الفعالة للحركة التقدمية في لبنان، فانها سوف تكون في المرحلة الراهنة اكثر فشلا لان النضال السياسي التقدمي بات يقف على ارض اجتماعية اكثر اصطراعا وحيوية . فالسياسة القمعية لن تجد نفسها هذه المرة امام حركة نقدية يحلق نضالها السياسي في اجواء الشعارات والمعارك الخارجية المقطوعة الجذور اجتماعيا ، بل امام حركة نقدية التحم نضالها السياسي الوطني ببيئة اجتماعية تكسبه صلابته وقدرته المتعاظمة على النمو .

محسن ابراهيم ●●

● غيليب تقلا ●

● نسيب البربير ●

اقتصاد

مشروع ضمان الودائع الجديد وعقدة رأس المال الصغير

خصص مجلس الوزراء جلستين ، احداهما استثنائية، لاقرار الصيغة النهائية لمشروع قانون ضمان الودائع الصغيرة في المصارف الوطنية تمهيدا لاحالته الى مجلس النواب لتصديقه واقراره .

وكان الحديث حول هذا المشروع قد بدأ في عهد الحكومة الثمانية السابقة ، واثر ما حدث لبنك انترا ، ثم اعد الاستاذ كمال جنبلاط — بمعاونة بعض رجال المصارف — مشروع قانون بهذا الخصوص واحيل الى مجلس النواب ... ثم طارت الحكومة قبل ان تبدأ اللجنة المالية بحثه ، وجاءت الحكومة الجديدة فسحبته من المجلس « لدرسه وادخال بعض التعديلات عليه » ...

وبعد نحو اربعة شهور من الدرس ،وضعت الحكومة الكرامية ، او وضع فيليب تقلا ، المشروع الذي اقره مجلس الوزراء ، والذي اخذ طريقه الى المجلس لكي يصبح قانونا نافذ المفعول .

والمشروع التقلاوي — الكرامي يختلف تمام الاختلاف عن المشروع الجنبلاطي .. وفيما يلي ابرز وجوه الخلاف :

● قصد جنبلاط بمشروعه ان تقوم مؤسسة قادرة لضمان الودائع الصغيرة في المصارف الوطنية ، تتمتع بامكانيات مؤثرة ، بينما ان يكون رأسمالها في حدود خمسين مليون ليرة او في حدود مجموع الودائع الصغيرة في اكبر واقوى مصرفين وطنيين .. وبينما ان تضمن كل وديعة في حدود الخمسين الف ليرة ، بكل مصرف ..

●● اما المشروع التقلاوي فقد جعل المؤسسة العتيدة برأسمال قدره عشرة ملايين ليرة فحسب ، على ان تضمن الودائع في حدود ١٥ الف ليرة فقط ، بكل مصرف .

● ولقد حصر جنبلاط المشروع في مجال ضمان الودائع ..

●● اما فيليب تقلا فقد وسع مشروعه بحيث جعله يشمل :

● اولا : توفير المزيد من التسهيلات للمصارف خاصة في المجال المقاري .

● ثانيا : تسهيل امكانية دمج المصارف الوطنية ، بل محاولة اغرائها بالاندماج كوسيلة لقيام مصارف وطنية قوية .

على ان المشروعين يلتقيان على ضرورة تعديل قانون النقد والتسليف لجهة زيادة رقابة مصرف لبنان المركزي على سائر المصارف العاملة في لبنان ..

وبنتظر ان يشهد المجلس النيابي ، متى بدأت دورته العادية ، معركة عنيفة حول هذا المشروع قبل اقراره . كذلك بنتظر ان تشن جبهة النضال الوطني ، وبعض النواب الاخرين ، حملة لتعديل هذا المشروع خاصة في مجال زيادة راس المال المقترح ، بحيث تغدو مؤسسة ضمان الودائع ،في حال قيامها ، قادرة بالفعل على حصر اثار اية كارثة انتراوية قد تقع في المستقبل .

وابرز الحجج التي تتمنطق بها الدعوة لزيادة رأسمال هذه المؤسسة ان بنك انترا وحده كان فيه من الودائع الصغيرة اكثر بكثير من المبلغ المقترح لمؤسسة الضمان العتيدة .●●

قضية الدواء

الدعوة الى التأميم ووصايا الشركات الأميركية

فوجئت الاوساط السياسية والاقتصادية ، خلال الاسبوع الماضي ، — بطرح شعار تأميم استيراد الدواء على بساط البحث ، ومن خلال تصريحات وزير الصحة نفسه .

ورغم ان هذه الاوساط قد ادركت منذ اللحظة الاولى ان حديث الدكتور نسيب البربير لا يعبر عن وجود نية حقيقية ، او استعداد على التنفيذ ، فانها قد تابعت بشيء من الحذر تفاصيل « المعركة » الدائرة بين الوزير البربير وبعض شركات الادوية من جهة ، والمستوردين والقسم الاخر من الشركات من جهة ثانية .

وكان ابرز ما لوحظ على صعيد هذه المعركة هو التفريق بين شركات الادوية ، ومحاولة اجبار بعضها على تخفيض اسعار منتجاتها ، وترك اسعار منتجات الشركات الاخرى باعتبارها « مخفضة » سلفا وفعلا ... وكان واضحا ، في نفس الوقت ، ان الشركات الاميركية بشكل خاص تخوض المعركة بكل ثقلها طامحة الى تحقيق ما يشبه احتكارها توريد كمية الدواء التي يستهلكها لبنان .

على ان اوساطا اخرى قد فسرت « معركة الدواء » التي يخوضها البربير ، دون امل بالوصول الى نتائج ايجابية مؤثرة باعتبار انه اندفع فيها بغير العدة اللازمة لها ... فسرت المعركة على انها نوع من التركيز المقصود حول شخص الدكتور البربير ، لتمهيد الطريق امامه نحو رئاسة وزارة الانتخابات المقبلة ، التي تعطى له باعتبار « بطل تخفيض اسعار الدواء » !

ولاحظت هذه الاوساط ان مجرد التلويح بالتأميم قد جعل كبار المسؤولين يتصلون بالبربير مستنكرين مستهجنين ، طالبين اليه ان يواصل اتصالاته بالمستوردين بقصد الوصول الى حل وسط يحفظ كرامته ، ويحقق له شيئا من مجد تخفيض سعر الدواء دون ان يفتح الطريق امام مطالبات اخرى ، اكثر جدية ، بتأميم الدواء وغير الدواء ..

والجدير بالذكر ان الرئيس رشيد كرامي كان قد وعد ، خلال مؤتمره الصحفي الاخير ، بان يعلن وزير الصحة قراراته « الثورية » خلال الاسبوع الفائت .. وقال ان اسعار الادوية ستخفض بين ١٥ و٤٥ بالمئة . غير ان الاسبوع مضى دون ان يعلن الوزير اي شيء على الصعيد العملي .. وبالطبع لا يمكن حسبان التهديد ذا قيمة على هذا الصعيد .

كذلك فان تخفيض سعر الدواء بنسبة ١٥ بالمئة او حتى ٤٥ يبدو اقرب الى الفكة منه الى تحقيق المطلب الشعبي القديم والملح ، اذ ماذا يعني تخفيض ١٥ بالمئة من سعر دواء يربح منه مستورده ٦٠٠ بالمئة ، بشهادة وزارة الصحة نفسها ؟! ●●

قبل

بعد

انطوان حرفوش واحد من آلاف الرجال الذين وضعوا ثقتهم في كريم

RD

انطوان حرفوش شاب لبناني في مقتبل العمر يعمل موظف استعلامات في المجموعة العالمية « ستاركو » ، ومهمته حمل ايصالات وساعرة عشرات الزوار الذين يقصدون « ستاركو » كل يوم .

بتاريخ ٢٨ تشرين الاول « اكتوبر » ١٩٦٦ بدأ انطوان في استعمال كريم RD وكانت نسبة الشيب في شعره آنذاك حوالي ٤٥٪ .

وبعد مرور ١٨ يوما فقط على بدء استعماله لكريم RD كان شعر انطوان قد استعاد لونه الاصلي باستثناء بقع صغيرات من الشيب عند شاربيه ، بفضل انطوان وبفضل على ان تركها على حالتها لانه يحب « اكثر رجولة » على حد تعبيره .

يقول انطوان بأن اكثر ما يعجبه في كريم RD نظافته العامة وسهولة استعماله وفرضه. « انني اقدر استعمل كريم RD كل صفحة لشعري وكانوا يعجبني بأن شعري كان فيه نعومة ولمعان ».

فيه تلك النسبة الكبيرة من الشيب في أي وقت .

الوكلاء :

لبنان نزار الصواني وشركاه ، بيروت ، تلفون ٢٤٣٨٧٦

الاردن مستودع ادوية الشرق ، تلفون ٢٢٤٧٢ - عمان

الكويت وكالة آر دعب ، تلفون ٢٠٣٢٦ - الكويت

غزة شركة البطوع التجارية ، تلفون ٢٦٠٣ - غزة

وكلاء وموزعون RD في العراق - ليبيا - قطر - البحرين - دبي - المملكة السعودية - عدن - ترسل الطلبات الى ص.ب ٤٩٣٩ - بيروت لبنان

Digitized by Birzeit University Library

اليانصيب الوطني اللبناني

مؤسسة حكومية مرصد كامل ريعها للانعاش الاجتماعي والاعمال الخيرية

★●★●★

اليانصيب الوطني اللبناني

خير ضمان لمستقبل العائلة

★●★●★

اليانصيب الوطني اللبناني

نصير الطبقة العاملة

★●★●★

ساهموا دوما بمشترى اوراق
اليانصيب الوطني اللبناني

شركة المطاحن الصناعية
راشد قرانوح
بيروت
ساحة رياض الصلح
تلفون: ٢٢٤٩٧٦ / ٢٣٥٧٢
تتقدم بأطيب تمنياتها
بمناسبة العيد السعيد

مجموعة اعداد
الحرية
لعام ١٩٦٦ مجلدة تجليداً أنيقاً
تطلب من الادارة مباشرة ثمن المجلد ٢٥ ليرة لبنانية
عدا اجور البريد

شؤون عربية

مقابلة مع الشيخ عبد الله الطريقي

مؤتمر البترول العربي السادس
كان مؤتمر الشركات

مؤتمران البترول الرسمية .. فشلت .. ويجب الا تنعقد

دور المخابرات المركزية الأميركية في المؤتمر الأخير

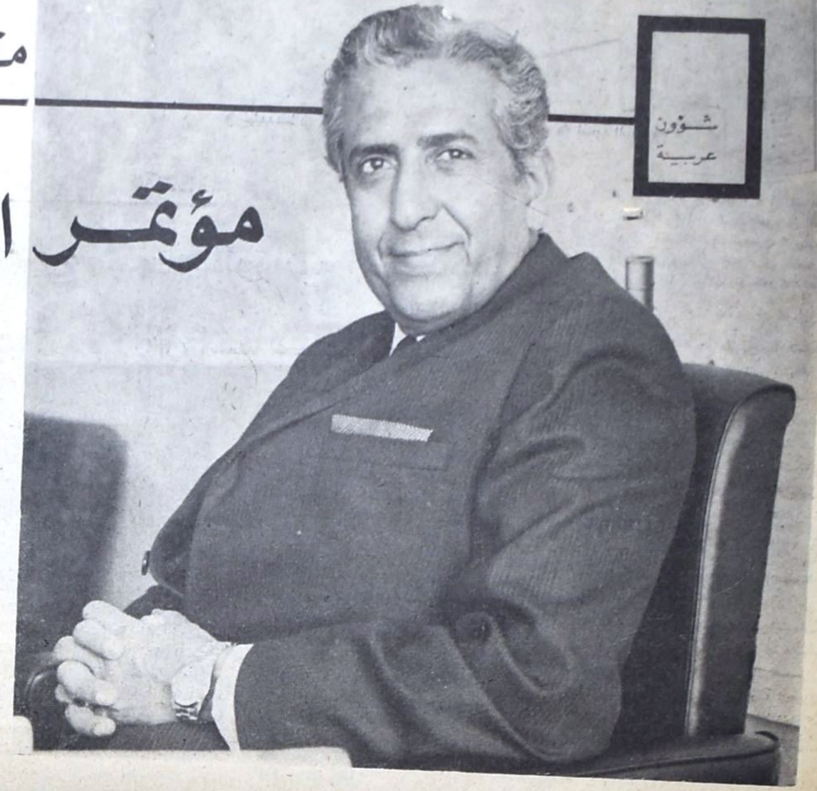

انتهى منذ ايام مؤتمر البترول العربي السادس الذي عقد في بغداد .

وقد حضر هذا المؤتمر خبير البترول المعروف الشيخ عبد الله الطريقي الذي أدلى الى مندوب « الحرية » بحديث شامل عن هذا المؤتمر .

قال الشيخ الطريقي :

ان هذا المؤتمر يعتبر من المؤتمرات البترولية الفاشلة التي لم تحقق اي هدف من اهدافها . وكان من الافضل الا ينعقد .

لقد كانت فكرة مؤتمر البترول العربي هي جمع رجال الشركات مع رجال الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للبترول . وكذلك بعض الخبراء العرب والاجانب على السواء . وقد ثبت من العام الاول الذي انعقد فيه المؤتمر — عام ١٩٥٩ — ان هذه الفكرة ليست سليمة بالاساس ، اذ ان رجال الشركات بانون لا ليقدموا الابحاث التي سيستفيد منها العرب او ليساهموا مساهمة فعالة في انجاح المؤتمر من الناحية الفنية ، بل كان همهم الوحيد ان يتخذ المؤتمر قرارات لا تمس مصالح الشركات ، وان ينشروا افكار الشركات التي تريد استمرار استغلالها لمصادر الثروات الطبيعية العربية .

ووجود شركات البترول ممثلة في المؤتمر كان ولا يزال يشكل ارهابا فكريا على ممثلي الحكومات الرسميين ، وعلى الذين يعملون مع هذه الشركات وكانت الشركات تعتمد على بعض المتعهدين والمرتزقة الذين يحضرون المؤتمر على امل الاتصال برجال الشركات وتبلغهم والحصول منهم على بعض المنافع .

لقد انخدت الشركات في الماضي مواقف جعلت الكثيرين من الشباب العربي الذين يعملون معها لا يعبرون عن انفسهم ، ولا يستطيعون ان يذكروا الحقيقة... وهي انهم مضطهدون في اوطانهم ومهملون في وظائفهم . وقد عبر احد المهندسين العرب الذي يعمل في احدى الشركات الاجنبية في الخليج العربي بقوله: (نحن نعيش في حالة ارهاب واضطهاد . فالشركات لا تفسح لنا المجال للعمل . واذا قضى احدنا في الشركة ، حوالي عشر سنوات مثلا ، فليس معنى هذا انه اكتسب خبرة عشر سنوات ، بل انه اكتسب خبرة سنة واحدة تكررت عشر مرات !

ولو قدر لنا ان نستمر مئة عام لما تغير الحال بالنسبة الى اعمالنا واكتسابنا الخبرة . ونحن نشعر باننا لا نشكل جزءا اساسيا من الصناعة البترولية في بلادنا ، بل ان الاجانب يعتبرون دائما ان وجودنا ما هو الا منة منهم علينا . ولو كان هنالك مجال لنقول كل ما نستطيع قوله في هذه المؤتمرات لتحدثت اوضاعنا وتطورت ادوارنا . ولكن الذي لا يستطيع منع نفسه من الاندفاع والكلام بحرية يدفع الثمن غاليا ، وغاليا جدا ، عند عودته الى بلده ، اما من الشركة التي يعمل فيها ، واما من حكومة بلده ، او منهما معا ولذلك فإن من بين هذه المؤتمرات لا فائدة تذكر منها .. فهي استعراض لعضلات الشركات وفسح المجال للمنافقين من العرب — عملاء الشركات — ليثبتوا باتهم اكثر وبالا على مصالح بلادهم من الشركات الاجنبية نفسها التي يمكن ان توجد لها الاعذار ، فالوطن ليس وطنها ، والاهل ليسوا اهلها !) .

وقد تسأل احدهم : اين فلان — وفلان قد وقف في المؤتمر الخامس وهاجم الشركات والسياسة التي تتبعها مع القنين الوطنيين ، ولم يظهر له اثر هذا العام نتيجة للموقف الذي اتخذه في مؤتمر العام الماضي .

● ماذا دار في المؤتمر الاخير الذي عقد في بغداد ، وما هي حقيقة الصراع الذي حدث؟

كان عدم التأكد من ان المؤتمر سينعقد في وقته المعين ، قد جعل من الكثيرين يترددون في انهاء البحوث اللازمة ، وبعضهم انصرف عن التفكير في حضور المؤتمر . لذلك فقد كانت البحوث التي قدمت على مستوى ضعيف من الناحية الفنية — عدا الابحاث العلمية البحتة التي قدمها بعض الفنيين من ج.ع.م.—

لقد كان الصراع في المؤتمر يشكل صورة حقيقية للصراع بين القوى الرجعية والقوى التقدمية في الوطن العربي . وبالطبع فان شركات البترول كانت على رأس القوى الرجعية . واكثر من ذلك فان هذه الشركات قد سيطرت من ناحية التفكير والتخطيط على المؤتمر . ولم يكن في المؤتمر ما يدل على انه عربي اللهم الا وجود رجال الجامعة العربية الذين بذلوا جهودا ، يشكرون عليها ، من الناحية التنظيمية . لقد كان المؤتمر من هذه الناحية فقط ناجحا !—

● ما هي المقررات التي اتخذها المؤتمر ، وما هو تقييمكم لها ؟

لم يات المؤتمر بجديد فمقررات هذا العام كررت مقررات العام السابق ، ومقررات المؤتمر الخامس كررت مقررات المؤتمرات السابقة كلها . لقد كانت الشركات تضغط وتوجه القرارات لحماية « السانيكو » للواقع البترولي الحالي .. اي الحفاظ على نفس المستوى الذي وصلت اليه الحكومات مع الشركات .

● هل بالامكان تقديم صورة عن نشاط الشركات في المؤتمر ؟

لقد كانت المخابرات المركزية الاميركية ممثلة في هذا المؤتمر اكثر تمثيل .. فكان رجالها يملأون قاعات المناقشة يقدمون الابحاث المختلفة وينافشون . فمن المعروف ان للمخابرات المركزية خبراء واختصاصيين واساتذة جامعات مرتبطين بها ، تكلفهم بمهام كثيرة في نطاق اختصاصهم. وقد حضر عدد من هؤلاء « الخبراء » المؤتمر وقدموا ابحاثا عديدة ... من هذه الابحاث البحث الذي قدمته مؤسسة هورد . وكان من الواضح في هذا البحث ، ان مؤسسة فورد تحاول توجيه الرأي العام للتقليل من اهمية الاتفاقية التي عقدت مؤخرا بين ايران والشركة الفرنسية — ايراب — . وتعتبر هذه الاتفاقية من احسن ما وصلت اليه الاتفاقيات البترولية من شروط لصالح البلدان المنتجة للبترول . وكان موضوع البحث هو اقناع العرب بالا يحاولوا طلب شروط مماثلة ..

كذلك البحث الذي قدمه المستر « توماس ستوفر » وهو من مركز دراسات الشرق الاوسط ، واستاذ في القسم الاقتصادي بجامعة هارفرد ومنتدب للتدريس في الجامعة الاميركية ببيروت ، وكان عنوان بحثه : تحليل ضرائبي للاتفاقية المعقودة بين شركة ايراب الفرنسية — حكومية — وبين شركة البترول الاهلية الايرانية الحكومية .

اما البحث الثالث فقدمه المستر « تكاري » وهو من الهيئة الدولية للادارة والهندسة البريطانية . وكان عنوان بحثه : الغاز الطبيعي وسياسة الطاقة .

وقد عالج المستر « تكاري » هذا الموضوع من زاوية راي الشركات القائل بعدم وجود اضرار تنتج عن حرق الغاز ، وعدم استعماله او حقنه في الارض . واراد البحث ايهام الحكومات العربية بالا تهتم كثيرا بمستقبل الغاز ، فاستمرار الحرق لابد ان ينظر اليه بانه امر طبيعي !.

وكان المستر « تكاري » يهدف الى تحقيق اغراض الشركات في مواجهة الراي الوطني الذي يقول باستعمال الغاز وعدم حرقه ، او حقنه مرة ثانية في الارض حتى يأتي الوقت الذي يمكن ان يستعمل فيه .

اما الابحاث الوطنية فقد كانت قليلة جدا .

فقد قدمت بحثا عنوانه : « هل يمكن تأميم صناعة البترول في الوطن العربي ؟» .

كذلك لا بد من ذكر البحث الذي قدمه الدكتور عبد الله الفنيس الاستاذ في جامعة الاسكندرية والمنتدب لدى الحكومة السعودية الذي اثبت في بحثه القانوني اعتبار الظروف قد تغيرت ولا بد من تغيير الامتيازات وجعلها تناسب مصلحة الشعوب .

تراجع فكري

ومع الاسف ، فان تاثير الشركات لم يقتصر على هذا الامر بل تعداه الى احداث تغيير في تفكير بعض الحكومات العربية يشكل نوعا من « التراجع الفكري » .. فقد اخذت بعض الحكومات العربية تردد عن الشركات قولها بان العرب لا يستطيعون ان يعملوا شيئا ، وانه لا بد من من ترك الامر بيد الشركات والاكتفاء بما تعطيهم من دخول .. وقد زرعت الشركات في اذهان هذه الحكومات « مغالطة كبرى » وهي : امكانية قيام صناعة وطنية صغيرة تملكها الحكومة تقوم الى جانب الصناعة التي تسيطر عليها الشركات . والحقيقة ان النجاح في مثل هذه المشاريع الصغيرة مستحيل لان الشركات الاجنبية تسيطر على الانتاج وعلى كل الاحتياطي من البترول . وقد استخدمت ارباحها من البترول في الماضي لبناء مؤسسات للنقل والتكرير والتسويق في الخارج، وهي بمركز يجعلها تقضي على المحاولات الحكومية الصغيرة اذا ما حاولت الخروج عن حدودها .. ان هذه الشركات الوطنية الصغيرة ليس لديها احتياطي ، وهي تأخذ راسمالها من الاموال التي من المفروض ان تصرف على التعليم والصحة او التنمية . وهكذا فان الشركات تعمل على خداع هذه الحكومات باقناعها بصرف هذه الاموال في عملية خاسرة ... بينما المفروض ، ان تتم السيطرة على الصناعة البترولية الوطنية كلها التي يديرها الاجانب ، كما نصح بذلك قرار الامم المتحدة الذي اوصى بزيادة سيطرة حكومات البلاد المنطوية على مواردها الطبيعية من حيث انتاج البترول بنفسها ، وتسويقه بنفسها . يجب ان تؤخذ هذه التوصية كحافز لتأييد وجهة نظر المطالبين بتحرير صناعة البترول والسيطرة عليها من قبل شعوب وحكومات البلاد التي توجد رواسب البترول لديها ..

● اذا كانت مؤتمرات البترول الرسمية قد فشلت ، فما هو الحل .. او ما هو البديل ؟..

على الوطنيين ان يقوموا بعقد مؤتمرات بصفتهم الشخصية ، ويتكون من هذه المؤتمرات اتحاد لهم ينعقد سنويا لدراسة التطورات الجديدة في هذه الصناعة وتقديم الاقتراحات الواجب اتخاذها من قبل الحكومات العربية .

لقد اثبتت تجربة مؤتمرات البترول الرسمية فشلها . ومن البلاهة ان نصر على اعادة مثل هذه المهازل . لابد من انتشال مناقشة سياسة البترول من المائدة الرسمية الى مائدة الخبراء والمفكرين الوطنيين ، الذين هم اقرب الى المصالح الحقيقية للشعوب من الرسميين نظرا للحرية التي يتمتعون بها في ابداء آرائهم .

وستكون هذه المؤتمرات الشعبية اداة ضغط على الحكومات والشركات لتعريب صناعة البترول وتاميمها .

ان ما نحتاجه هو نشر وعي بترولي صحيح يضع الامور في نصابها ، وينبه العرب الى حقوقهم الضائعة ، والى الاجحاف الواقع على الفني العربي في عقر داره ●●

Digitized by Birzeit University Library

شؤون عربية

بعد اجتماعات مجلس الدفاع العربي

● علي علي عامر ●

مصير العمل العربي الموحّد .. والحلول الشكليّة

بين اجتماعات مجلس الدفاع في كانون الاول الماضي ، واجتماعات مجلس الدفاع في آذار الحالي . لم يطرأ على الوضع العربي المتصدي لمواجهة اسرائيل سوى امر واحد ، يعتبره البعض جوهريا ، بينما لا يرى فيه البعض الاخر سوى تحصيل حاصل ، ذلك هو اندفاع الدول المتزعمة لمعسكر الرجعية في الكشف الصريح عن موقفها الرافض كليا لاي عمل جدي من اجل فلسطين .

ففي اجتماعات كانون الاول الماضي ، وافقت الدول العربية بالاجماع على مطلب القيادة الموحدة في تحريك الجيوش التابعة لها ، ووافقت بالتالي على حق ادخال قوات عراقية وسعودية الى الاردن . وآنذاك كان وفد الاردن ، الذي حمل معه الى القاهرة انين ضحايا العدوان الاسرائيلي على السموع ، وضجيج الانفجار النسفي الكاسح ضد سياسة الحكم ، على رأس المتحمسين لاتخاذ مثل هذا القرار .

أما في اجتماع آذار الحالي فقد تقرر نهائيا اعلان الاعتراف الرسمي بان ثلاثا من دول الجامعة العربية هي الاردن والسعودية وتونس لا تصر فقط على رفض مبدأ تحريك الجيوش الاخرى ، على رأسها تحويل القيادة الموحدة ، وفتح مجالات العمل أمام منظمة التحرير .

هذا الوضع كما هو معروف ، ليس جديدا ، على واقع العمل العربي الموحد . فهو استكمال لمعطيات في العمل عاشت أكثر من ثلاث سنوات داخل مؤتمرات القمة ، في دوران مفرغ على القمس ، لم يستطع أن يقترب من الحد الادنى المطلوب من العمل الموحد . ولذلك كان من الطبيعي ان تنتهي مؤتمرات القمة الى ما انتهت اليه ، وان ينتقل السؤال الكبير من اروقتها في القاهرة والاسكندرية والدار البيضاء ، الى اروقة مجلس الدفاع العربي ، واروقة الجامعة العربية نفسها .

اما الدلائل المتجمعة ، وبوضوح يزداد يوما بعد يوم ، فهي دلائل تشير بمجموعها الى ان الفشل سيكون مرة اخرى مصير هذه التجربة ، تماما كما كان الفشل مصير التجربة الام .

● الملك حسين ●

بقلم: بلال الحسن

ثلاثة حلول

لقد واجه مجلس الدفاع حفرة الفشل التي يسير نحوها بثلاثة اقتراحات قدم اثنين منها قائد القيادة العربية الموحدة ، بينما قدم الاقتراح الثالث مجلس الدفاع نفسه .

الاقتراح الاول يقول : ان من الممكن اعتبار الوضع السياسي العربي المتأزم ، وضعا طارئا يمكن ان ينتهي بعد فترة من الزمن ، ليكون واجب القيادة الموحدة اثناء ذلك ان تكيف نفسها مع هذا الوضع ، انتظارا لمرور الازمة على ان تعود بعد مرورها لممارسة صلاحياتها كاملة .

والاقتراح الثاني يقول : ان الازمة السياسية العربية كما يبدو ليست من النوع العارض الذي يمكن انتظار تغييرات سريعة فيه . وان هذا الوضع كفيل بتجميد القيادة الموحدة وشل قدرتها على العمل والحركة ، مما يفرض بالتالي حلها ومصارحة الجماهير العربية بأسباب هذا الحل ، حتى لا تبقى املا فارغا ، يسبب للجماهير فيما بعد نكسة نفسية خطيرة .

اما الاقتراح الثالث فهو الاقتراح الذي اقر رسميا بعد حوار طويل وعنيف انتهى الى القول بضرورة بقاء القيادة العربية الموحدة ، وتكليف هذه القيادة بوضع خطة جديدة تستفتي منها السعودية والاردن وتونس ، ماليا وعسكريا وسياسيا . واتخذ على هامش هذا القرار ، قرار آخر ، يقضي بتحويل الاموال المخصصة للاردن الى كل من سوريا ولبنان وجيش التحرير الفلسطيني ، على ان يكون جيش التحرير الفلسطيني بديلا للجيش الاردني في الخطة الجديدة .

خطة موحدة ؟؟

هذا الاقتراح الذي اقر ما هي معطياته الحقيقية ؟ لقد سبق للقيادة العربية الموحدة ان واجهت وضعا من هذا النوع بعد الموقف التونسي الشهير الذي انتهى بمقاطعة المجامعة العربية . يومها طلب من القائد العام ان يحدث التعديلات اللازمة على خطته العسكرية على ضوء الانسحاب التونسي من المسؤولية المشتركة ، وقبل القائد العام ذلك برغما ، بينما اكتشفت الحكومة التونسية ان انعكاس هذا الموقف على مصالحها في المجال العربي لم يكن خطيرا كما تصوره البعض من قبل .

ثم مضت فترة زمنية قصيرة لم تتعد السنتين ليجد القائد العام نفسه مرة اخرى امام طلب جديد يدعوه الى اسقاط الاردن والسعودية من حسابانه المالية والعسكرية ، ليضع على ضوء ذلك خطة جديدة . ومرة اخرى قبل القائد العام ذلك مرغما . وبينما تكتشف كل من السعودية والاردن ، ان الامر يمكن ان يمضي دون ان يخلف نتائج خطيرة ، على اوضاعها ، او على مصالحها يكتشف القائد العام بدون شك ان هذا الوضع سيعكس نفسه بصورة خطيرة على المسؤولية التي يتصدى لها حتى الان بكفاءة ومسؤولية نادرتين وربما سيأخذ بعين الاعتبار وهو يضع الخطة الجديدة ، ان دولا اخرى ستتنصل من المسؤولية بعد عام او عامين ، ليطلب منه بعد ذلك مواجهة الوضع الجديد بخطة جديدة . ذلك ان اسقاط دولة او مجموعة من الدول من حساب العمل العربي الموحد ليس عملية ميكانيكية بسيطة ، يمكن بعدها اعادة ترتيب الوضع بهدوء وارتياح دون ان يخلف هذا الواقع ضغوطا وفجوات من النوع الذي لا يمكن تجاهله .

ما هو المخرج ؟

على ضوء هذه الحقيقة التي لا تحتاج الى برهان ، يطرح السؤال الاساسي : ما هو المخرج من هذه الازمة ما دام السعي نحو « خطة عربية موحدة » يواجه في الظروف الراهنة كل هذه الالغام ؟

هنا .. لا بد ان تشتمل اية اجابة واقعية على النقاط التالية :

١ — ان مسيرة مؤتمر القمة ، ثم مسيرة مجلس الدفاع العربي تتجه عمليا نحو القاء عبء الاعداد العسكري على عاتق الدول العربية المتحررة . فهذه الدول هي التي وافقت على خطة القيادة العربية الموحدة ، وهي التي قامت باداء التزاماتها كاملة لكافة مؤسسات القمة ، وهي ايضا الدول التي وضعت جانبا كل تحفظ سياسي او عسكري في سبيل الوصول الى افضل وضع يمكنها من مواجهة اسرائيل ثم حين انتهى مؤتمر القمة الرابع الى الفشل ، بادرت لتخطي منجزاته باعلان الاتفاق العسكري الذي تم بين القاهرة ودمشق .

٢ — ان الدول العربية الاخرى العاملة في نطاق الجامعة حتى الان لا تستطيع ان تقدم لهذه الخطة الا اسهامات مالية وسياسية لها قيمتها ويجب ان تستمر وان تهيأ الظروف الملائمة للارتفاع بمستوى مساهماتها ، ولكن دون ان يقود ذلك الى نوع من خداع البصر قد تنصور معه ان ما يجري هو عمل عربي موحد فعلا ، ما دامت ساحات اساسية لهذا العمل بعيدة عنه ومعادية له .

٣ — ان الارتفاع نحو صورة العمل العربي الموحد ، لا يمكن ان يتم من خلال اسلوب المواجهة القائم حاليا لمواقف الدول العربية الرجعية وفي مقدمتها السعودية والاردن . فما لم ينطلق مجلس الدفاع والجامعة العربية باتجاه وضع صيغ جديدة للعلاقات بين الدول العربية فيما يتعلق بالقضايا المصيرية ، بحيث تصبح كل دولة ملزمة بتنفيذ ما يترتب عليها ، فان انتظار ما هو آتيا يصبح امرا محتملا ، بل واكيدا . وان صيغة جديدة للعلاقات ، تفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على كل دولة تتخلف عن تنفيذ ما يتفق عليه هو الاسلوب الوحيد الذي يمنع اي دولة من ان تفكر بتكرار الموقف الاردني او السعودي . كما انه في نفس الوقت الاسلوب الوحيد القادر على خلق ظروف موضوعية تجبر حكام الاردن والسعودية على اعادة النظر بمواقفهم من القيادة العربية الموحدة .

٤ — وبالاضافة الى ذلك كله فان الوضع الحالي يبرز مسؤولية الشعب العربي في الاردن بشكل خاص ، ومسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية ، في ايجاد حركة شعبية نامية تتولى مواجهة النظام الاردني ، والفصل لتحرير الاردن من سيطرة الغرب الاقتصادية والسياسية . حتى يكون ذلك الطريق نحو ايجاد حكم وطني ينهي استمرار بقاء الاردن جدارا حاميا لاسرائيل من خلال استخدام الامامي مع القوة العربية .

هذه النقاط الاربعة هي التي تشكل الاطار الواقعي لصورة العمل العربي الدائر في تلك الجامعة ومجلس الدفاع خلال هذه المرحلة .

لقد اشار علي عامر ، القائد العام للقيادة الموحدة ، الى تل الرمل المتحرك هذا بوضوح ، مطالبا بحل القيادة الموحدة اذا استمر الموقف العربي منها على حاله . وقد امتدت ايدي اعضاء مجلس الدفاع محاولة تثبيت الرمال في مكانها . يمكن بالطبع ان تنجح عملية التثبيت لفترة من الزمن . ولكن لا بد ان تنجح عملية التثبيت بعد ذلك من مواجهة الامور بحسم ، وآنذاك يبقى مجلس الدفاع قائما ، وتبقى الجامعة العربية قائمة . ولكن مصير الامور الحقيقي يتقرر بعيدا عنها .

ان ما حدث في اجتماعات مجلس الدفاع ليس حلا للمشكلة التي واجهها انما هو تأجيل ليس غير ، تأجيل لموعد الانفجار المحتم ، سواء جاء هذا الانفجار مدويا او هادئا .

بلال الحسن ●●

من أجل عطلة تختلف عن سواها
زوروا جارتكم الهند

في اي خطوط جوية يمكنكم الانتقال الى الهند في ساعات قليلة ، والفنادق الحديثة هناك ووسائل النقل المريحة تكفل لكم اقامة هانئة سعيدة في تلك البلاد ، فالمناطق السياحية الجبلية والشواطئ الغنية الرائعة والحرائر المثيرة البديعة والمجوهرات الباهرة ، تجعل من الهند فردوسا للسائح الذي يرغب في شراء التحف النادرة .

عيشوا وسافروا في راحة بجو لطيف مكيف بالهواء .

لكافة المعلومات عن السفر والسياحة اتصلوا :
بالسفارة الهندية — شارع القنطاري
الطيران الهندي ووكلاء السفر

شؤون عالمية

فرنسا

مديساري .. يقابله انحسار ديغولي

● ديغول ●

واخيرا ... انفض الصراع وذهب كل فريق ناحيته ليحسب بالارقام الارباح والخسائر : يحلل مراحل المعركة ويمعن التفكير بابعادها ، يختبر اسلحته ليختار منها الاصلح لجولة الغد ، يدرس النتائج ليستخلص منها خطة تناسب المستقبل . وبالطبع في هذه اللحظة بالذات : ديغول و « اركان » جمهوريته الخامسة يستعرضون المسيرة التي قطعها نظام حكم الجنرال منذ يوم قيامه — اي منذ آيار ١٩٥٨ ، والاخرون — اي قوى اليسار بشتى اتجاهاته ، والوسط الديمقراطي ، واليمين — منصرفون هم كذلك الى تحديد تحركاتهم المقبلة كل حسب ما يمثله من افكار وآراء ، والجميع انظارهم مشدودة الى عام ١٩٧٢ موعد الانتخابات القادمة .

هذا هو الاطار العام لساحة المعركة بعد ان انتهت الانتخابات التشريعية بفوز الديغوليين باكثرية صوت واحد ، ولكن ما هي اللوحة التي يحتويها هذا الاطار ، وما هي الخطوط العامة التي رسمتها النتائج ؟

ابعاد النتائج وليلة المفاجآت !.

لقد كانت ردة الفعل الاولى لدى الصحافة الفرنسية هو اجماعها تقريبا على وصف الليلة التي سبقت اعلان النتائج « بليلة المفاجآت » سواء بالنسبة للمنتصرين او بالنسبة للمنهزمين وذلك لان ارقام الفوز كانت تتنقل بطريقة مثيرة بين هذا المرشح او ذاك بين ثانية واخرى لدرجة ان احد المرشحين قال عن تلك الليلة « بانها غير انسانية مطلقا » ! وكان قصده التعبير عن الحدة التي انسم بها الصراع ، والتنافس الذي بلغ اشده . وبالفعل ، تحدثت تقارير وزارة الخارجية الفرنسية عن عشرات الحوادث التي وقعت اثناء الاقتراع في مختلف المناطق بخلاف الهدوء النسبي الذي طبع انتخابات عام ١٩٦٢ .

هذا على صعيد الجو الذي خيم على عمليات الاقتراع ، اما على صعيد النتائج فقد اتفقت اراء الدوائر السياسية على النقاط التالية :

اولا : — ان الانتخابات الاخيرة قد اتاحت الفرصة — مرة اخرى — امام حزب الجمهورية الخامسة ليحكم البلاد لمدة خمس سنوات مقبلة ، وبالرغم من ان الاصوات التي نالها تبلغ ٤٢٫٩٩ بالمئة من مجموع الناخبين الذين ادلوا باصواتهم .

ثانيا : — ان النتائج قد كشفت حقيقة كانت مجهولة الى ما قبل الخامس من الشهر الجاري ، هي ردة فعل الناخب الفرنسي تجاه التحالف الذي قام بين الشيوعيين ، وبين اتحاد اليسار الديمقراطي الاشتراكي الذي يتزعمه فرانسوا ميتران ، وقد امتاز هذا التحالف بابعاد تجاوزت ابعاد التحالف الذي كان قد تم بينهما اثناء انتخابات الرئاسة قبل عام ونصف العام ، فقد رافقته — اي رافقت التحالف الاخير مباحثات رسمية على مستوى عال بحدث للمرة الاولى منذ عام ١٩٣٥ ، وناقش الطرفان : الشيوعيون والاشتراكيون مسالة اشتراك وزراء شيوعيين في الحكومة في حال احرازهم اكثرية المقاعد في الجمعية الوطنية .

وكانت اوساط التحالف اليساري تتوقع — قبل اجراء الانتخابات — ان يمتنع عدد من الناخبين المؤيدين لاتحاد اليسار عن الاقتراع لصالح مرشحي اليسار ، وان ينتخبوا بالمقابل مرشحي الوسط الديمقراطي — الذي يتزعمه لوكانوييه المرشح السابق لرئاسة الجمهورية ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، وابدت القواعد الاشتراكية الديمقراطية — غير الشيوعية — جميع المرشحين الذين انفق عليهم التحالف اليساري ، وهذا يعني بالتالي ان هذه القواعد تبارك خطوة التعاون الجديدة وتكرسها ، وهذا ما لم يحدث قبل سنوات معدودة .

ثالثا : — ان الارقام التي اعلن عنها ، دلت على ان القواعد الاشتراكية التقليدية باتت تميل الى تاييد « الوجوه الجديدة » بدلا من رجال الصف السياسي القديم ، واتضح ايضا ان قوى انتخابية جديدة ذات ميول يسارية قد برزت في مناطق تعودت الوقوف الى جانب النظام الديغولي ، وتبين للمراقبين بانه يكفي ان تتحرك قوى شعبية تمثل نسبة ٧ بالمئة من مجموع الناخبين باتجاه يساري حتى يصبح اليسار قادرا على احراز الاكثرية من المقاعد في الانتخابات ، ويقدر هؤلاء المراقبون ان حجم هذه النسبة جماهيريا نقل عن عدد الناخبين اليساريين الذين مازالوا يصوتون لحزب ديغول .

رابعا : — ان الدعوة الى نظام الخزينة لم يتوفر لها المناخ المناسب . وان محاولة ديغول التي قصد بها « هضم » وابتلاع قوة الوسط الديمقراطي اليمينية التي يمثلها لوكانوييه قد انتهت — الى حد ما — الى الفشل فقد استطاع الوسط ان يحصل على حوالي ٢٧ مقعدا في الجمعية الوطنية .

خامسا : — ان « الظاهرة » الديغولية التي شقت طريقها في السابق الى ثقة المواطن الفرنسي عبر سياسة الجنرال الجزائرية . والاسلوب الذي سار عليه في الميدان الخارجي ... هذه الظاهرة بدأت تفقد بريقها — على مر السنين — وفي ظل عجز النظام القائم عن تنفيذ الخطوات الحاسمة لحل المشاكل التي يعاني منها الشعب الفرنسي في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي .

هذه هي باختصار اهم الاراء التي ترددها الدوائر السياسية في مجال تعليقها على الانتخابات الاخيرة والنتائج التي اسفرت عنها ، ولكن هذه النتائج ستكون لها — ولا شك — اثارها البعيدة المدى على سلوك القوى الحزبية الراهنة في فرنسا .

استمرار مع تعديلات طفيفة

وبالنسبة لديغول ، فان اوساط المراقبين تتوقع ان يستمر في نفس الطريق التي سار عليها الى الان ، اي انه سيحاول ان يلعب ايضا دور « المنقذ » غير آخذ بعين الاعتبار التفسيرات التي طرأت سواء على الصعيد الداخلي او على الصعيد الخارجي ، ويضيف المراقبون قائلين بان الجنرال « سيعسكر » في نفس المواقع السابقة ، وانه سيحتفظ بجورج بومبيدو كرئيس للوزراء ، ولكنه سيدخل بعض التعديلات على الحكومة ، وهدفه من وراء ذلك هو ايهام الرأي العام الفرنسي بان شيئا ما لم يتغير ، وان عناصر الاستقرار ما زالت قائمة — تماما كما كانت الحال في السابق .

ويعتقد بعض السياسيين بان ديغول سيضاعف من جهده — اكثر من اي وقت مضى — لتفتيت القوى اليسارية عن طريق محاولة تنفيذ خطوات اصلاحية لامتصاص النقمة المتزايدة تجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالاهتمام بقضايا السكن ، وغلاء المعيشة ، والعدالة الاجتماعية ، الخ ... ويرى هؤلاء السياسيون بان ديغول سيتبنى سياسة خارجية اكثر ليونة من الماضي خاصة في نطاق العلاقة مع بريطانيا والحلف الاطلسي . ولكنهم — اي السياسيين — واثقون من ان الرئيس الفرنسي سيستمر في ترديد شعار الوحدة الاوروبية « من الحلف الاطلسي حتى الاورال » .

اما القوى اليسارية ، فان اوساطهم تنظر الى المستقبل بأمل كبير ، خاصة بعد ان تاكد لهم — من خلال النتائج — بان الناخب الفرنسي لم يعد يرى في الشيوعي « الصورة الدموية » التي خلقتها في اذهانهم الاساليب الستالينية ، والحرب الباردة وما رافقها من مبالغات من جانب الدعاية الامريكية . ولعل هذا العامل الجديد بالذات هو الذي ادى الى انجاح التحالف الذي بات يشكل من ناحية الحجم الانتخابي القوة السياسية الاولى في فرنسا ، اذ ان الناخبين الذين اقترعوا لصالح المرشحين اليساريين بلغوا ٤٧٥١ بالمئة من مجموع المقترعين .

ولكن بعض اليساريين يقولون بان هذا التحالف ما يزال ينقصه التماسك والقوة ، وان الضرورة باتت تقضي على زعماء اليسار بذل جهود جدية لتوحيد صفوفهم ما دامت الظروف اصبحت تؤهلهم الى ان يكونوا القوة البديلة في فرنسا بعد غياب ديغول ، خاصة بعد ان اعطى الناخب الفرنسي كلمته الايجابية وصوت الى جانب التحالف اليساري .

وتشير التصريحات الاولى التي ادلى بها زعماء اليسار عقب ظهور نتائج الانتخابات الى ان الميل نحو تعميق الصلات بين التشكيلات الحزبية اليسارية بدأ يطل على موحلة جديدة .

هذه هي ملامح الطريق الجديدة التي ستسير عليها فرنسا لمدة خمس سنوات مقبلة ، وهذه الطريق هي التي ستحدد في نهاية المطاف من الذي سيحكم فرنسا بعد عام ١٩٧٢ : اليسار ، أم بقايا الديغولية ؟

كيف ينظر العالم الى نتائج الانتخابات الفرنسية ؟

● **موسكو** : استقبلت العاصمة السوفياتية نتائج الانتخابات — بارتياح تأمل ، وعبرت وكالة تاس — بدون تحفظ — عن سرور السوفياتيين بالقصر الذي سجله اليسار ابتداء بالشيوعيين انتهاء بسواهم من الاشتراكيين ، توهت ايضا بالنتيجة التي احرزها حزب ديغول قائلة بان ذلك سيتيح للرئيس الفرنسي اتباع نفس السياسة الخارجية التي سبقت الانتخابات .

وقالت بعض الاوساط السوفياتيان الفشل النسبي الذي اصيب به حزب الجمهورية الخامسة كان فشلا لجورج بومبيدو بالذات بسبب السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تغذيها حكومته ، واضافت بعض هذه الاوساط في جلسات خاصة بان النتائج تشير الى اقتراب عودة الشيوعيين الى الحكم بصورة نهائية .

● **بون** : اصيبت الدوائر السياسية بالدهشة عندما بلغتها النتائج النهائية ، اذ انها كانت توقعت نجاح زيب ديغول باكثرية ساحقة . وقد تابعت الصحافة الالمانية الى تطمين من الالماني قائلة بان اليسار لم يستلم الحكم ، وان النتائج لن تترك اثارا بعيدة المدى على العلاقات الالمانية — الفرنسية لان المبادرة ماتزال في يد الرئيس الفرنسي وحزبه .

وتوقعت بعض المصادر في العاصمة الالمانية الغربية ان يجدد ديغول مساعيه لانجاح سياسته الاوروبية .

● **واشنطن** : فوجيء الامريكيون بالنتائج ، لانهم كانوا يتأملون ان يحرز ديغول عددا من المقاعد يمثل العدد الذي كان لديه في الجمعية الوطنية السابقة . واسفت الدوائر المسؤولة لسقوط وزير الخارجية الفرنسية كوف دي مرفيل في الانتخابات ، وتسامات ان كان ديغول سيحدث تغييرا في سياسته نتيجة القوة التي بات يمتلكها اليسار في البرلمان .

● **لندن** : لقد كانت ردة الفعل الاولى لدى الدوائر السياسية البريطانية بعد ظهور النتائج هي الخوف وخيبة الامل . لان الوسط الديمقراطي لم يحرز النجاح المتوقع .

واعربت الاوساط السياسية عن املها في ان تؤدي قوة لوكانوييه الى دفع السياسة الخارجية الفرنسية في اتجاه « اطلسي » اكثر من الاول .

وعبرت بعض الصحف عن قلقها من النجاح الذي سجله الشيوعيون ، واسفت لهزيمة كوف دي مرفيل .

● **روما** : يعتقد المراقبون في ايطاليا بان تكوين الجمعية الوطنية الجديد سيدفع فرنسا نحو سياسة اطلسية واوروبية ، سيكون من نتائجها افساح المجال امام دخول بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة .

Digitized by Birzeit University Library

فكر
ثقافة
ادب

دراسات

تحليل قانون

قانون الاصلاح الزراعي منهاج الحد الادنى لالتقاء القوى الوطنية

ازاء المواقف المختلفة للقوى والاحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني والمساهمة في الثورة من مدنيين وعسكريين ، اختلفت اللجنة المكلفة بوضع قانون للاصلاح الزراعي في عدة مسائل رئيسية منها :

١ ــ من هو المالك الكبير ، وما هو الحد الاعلى الذي يجوز الاحتفاظ به ؟

٢ ــ هل يعوض المالك عن الاراضي الزائدة المستولى عليها والى اي حد ؟

٣ ــ هل توزع الاراضي على الفلاحين مجانا ام مقابل بدل .

٤ ــ من هم المستحقون للتوزيع ؟

وبسبب عدم وجود دراسات مسبقة لمعظم اعضاء اللجنة ومعظم المسؤولين في السلطة وبسبب تركيبها الطبقي ، جاء القانون وفيه الكثير من النواقص والاخطاء والاحكام غير المعبلة واحكام لا تحقق مصالح الفلاحين . الا انه حاز على موافقة سائر القوى السياسية ، باعتباره الحد الادنى مما يمكن ان يقبل به الفلاحون ، والحد الاقصى لما يمكن ان تتنازل عنه البرجوازية الممثلة في الحكم ، دون الاخلال بالوطنية التي اخذت بالاحتلال نتيجة للمواقف المتباينة للفئات الاجتماعية المختلفة وممثليها من الاحزاب السياسية حيال القضايا السياسية والاجتماعية التي طرحت نفسها للحل بعد الثورة .. فعليه ، جاء القانون بالمبادىء التالية :

اولا ــ تحديد الحد الاعلى للملكية الزراعية والاستيلاء على ما زاد عنه مقابل تعويض .

ثانيا ــ توزيع الاراضي بملكيات صغيرة على الفلاحين مقابل بدل .

ثالثا ــ وجود قطاعين زراعيين ، قطاع تعاوني خاص بالفلاحين المنتفعين من الاصلاح الزراعي والذي لا تزيد ملكياتهم عن الحد الاعلى للتوزيع ، وقطاع خاص بالملاكين غير المشمولين بالقانون والمتمولين ضمن الحد الاعلى للملكية . وتنظيم العلاقة الزراعية في القطاعين .

رابعا ــ وضع حد ادنى لاجور العمال الزراعيين والسماح لهم بتاسيس نقابات واتحاد مركزي .

ان هذه المبادىء لا يمكن ان تكون حلا وسطا لمناهج مختلف الفئات الوطنية والقومية ،وحدا ادنى لما يمكن ان يقبل به الفلاحون وجمعياتهم التي تكونت في غمرة الكفاح من اجل الارض والحرية قبل الثورة ، وتوسعت بعدها . وبالرغم من قبول الفئات والاحزاب السياسية لهذا المنهاج حرصا منها في تجنب الفرقةوتمكك الوحدة الوطنية ، الا ان الاحزاب الوثيقة الصلة بجماهير الفلاحين لم تخف عطفها على طموح الفلاحين والضغط على الحكومة للتقرب تدريجيا من اصلاح زراعي يعمق ويوسع فيه مكاسب الفلاحين . وهكذا كان مد نوري‌جناح الريف بسبب الابقاء على بقايا الاقطاع والخوف من المرده لسلب المكاسب التي حققها نضال الفلاحين عبر سنين . « ان كل حقيقة اقتصادية لها لوازمها وبنيانها السياسية والاجتماعية تزيد في سلطتها وتمد من عمرها ، وهي تخدم بصلحة نهم فئة او طبقة معينة تحاول دائما ان تديم هذه المصلحة وتحيطها بالضمانات الكافية لاستمرارها » « الدكتور الشيباني ــ المصدر السابق ــ ص ــ ٥ »

في هذه الفترة الانتقالية لوضع العلاقات الانتاجية في الريف ، يمكن ان نتطبق العبارة السابقة على طبقة الاقطاع التي لها جذورها التاريخية العميقة متمثلة في العلاقات والعادات القبلية ولها مصالحها الواسعة

بقلم:
الكاتب العراقي
مكرم الطالباني

هذا هو الجزء الثاني من الدراسة التي بدأ نشرها في العدد السابق . وقد عالج القسم الاول المحتوى الاجتماعي للاصلاح الزراعي في العراق ضمن ثورة وطنية ديموقراطية . وفي هذا المقال يحاول الكاتب ان يحلل ــ من وجهة نظره الخاصة ــ قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر في عام ١٩٥٨ :

تزيد استمرارها . ان الفلاحين المرتبطين بالارض ، حصلوا على مكاسب يريدون توسيعها واحاطتها بالضمانات الكافية : لقد حاول الاقطاعيون عرقلة القانون وتخريب الانتاج ، وعمل الفلاحون لكسر مقاومتهم وشق الطريق امام القانون لتنفيذه ، هكذا اخذ الصراع الطبقي شكله في الريف .

المبادىء القانونية المضرة بمصلحة الفلاحين

انى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ في مبادئه باحكام في غير صالح الفلاحين اهمها :

اولا ــ الحد الاعلى للملكية الزراعية

ثانيا ــ اعطاء حق الاختيار المطلق للمالك في تجنيب الحد الاعلى « والتجنيب اصطلاح اطلق على المساحة التي يختارها المالك الخاضع للقانون » .

ثالثا ــ التعويض عن الاراضي المستولى عليها .

رابعا ــ التوزيع على فئات من الفلاحين وحرمان الفئات الاخرى منه

خامسا ــ البدل المستوفاة من الفلاحين الموزعة عليهم الوحدات الاستثمارية .

اولا ــ الحد الاعلى للملكية الزراعية

حدد القانون الحد الاعلى للمساحة التي يجوز ان يحتفظ بها المالك بـ ١٠٠٠ دونم من اراضي السقي و ٢٠٠٠ دونم من اراضي الديم والاستيلاء على ما زاد عن هذا الحد مقابل تعويض . وتقدر المساحة التي سيتم الاستيلاء عليها بتسعة ملايين دونم ، وباضافة الملايين الثلاثة من الاراضي الاميرية المصرفة ، تتجمع لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي مساحة ١٤ مليون دونم من الاراضي الزراعية لمصلحة الفلاحين . الا ان تحديد الملكية الزراعية بهذا الحد قد اضر بمصلحة الفلاحين والاقتصاد الزراعي من النواحي التالية :

١ ــ لم يأخذ القانون بمبدأ استعادة الاراضي الاميرية المغتصبة بموجب قوانين كان للاقطاعيين الذين شكلوا الاكثرية في المجالس النيابية ، الدور الاساسي في اصدارها . فجاء قانون الاصلاح الزراعي معترفا بهذا النهب .

٢ ــ لم يفرق القانون بين المالكين الذين وقفوا لهذا السبب او ذاك الى جانب الشعب في نضاله ضد الحكم الملكي والاستعمار وبين الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضي من الفئة الحاكمة نفسها الذين كانوا سندا لها دوما .

٣ ــ لم يمس القانون مصالح ٢٠،١٢٦ مالكا يملك المواحد منهم من ١٠٠ ــ ١٠٠٠ من الاراضي ، يبلغ مجموع ملكياتهم اكثر من خمسة ملايين دونم . وذلك لارتفاع الحد الاعلى المقرر فيه .

٤ ــ التفاوت الكبير في اقسام الحد الاعلى للاراضي التي تبقى للمالك الخاضع للقانون « الارض المجنبة » ، لوجود انواع مختلفة من الاراضي متفاوتة في انتاجيتها وطرق ريها وانواع المحاصيل التي تزرع فيها واقيام هذه المحاصيل . ولم تتساو الملكيات المسموح بها الا بارقام شكلية « ١٠٠٠دونم اراضي السقي و٢٠٠٠ دونم ديم » .

وقد صنف القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ هذه الاراضي لغرض تحديد اثمانها التقديرية اخذا نظر الاعتبار الاوصاف المذكورة اعلاه ، على الوجه التالي :

١ ــ اراضي ديمة ــ غير وافرة الخصوبة ــ تقع تحت الخط المطري .

● « الخط المطري : خط وهمي يفصل منطقة كردستان الباردة « زوزان » عن كردستان الحارة « كه رميان » وهو يمر من جبال قره داغ ــ جمجمال ــ شقلاوة .. الخ . ويكون ممدل سقوط الامطار في شماله اكثر من ٤٠٠ ملليمتر مكعب في السنة وهو كاف لنضوج الحبوب الشتوية ويضمن الزراعة ، اما في جنوبه ، فلا تكون الزراعة الديمية مضمونة لا بكميات الامطار ولا بمواعيدها » .

٢ ــ اراضي ديمة تقع تحت الخط المطري

٣ ــ اراضي ديمة ــ غير وافرة الخصوبة ــ تقع شمال الخط المطري .

٤ ــ اراضي ديمة ــ وافرة الخصوبة ــ تقع شمال الخط المطري .

٥ ــ اراضي سيحية ــ غير وافرة الخصب لا تزرع شتا .

٦ ــ اراضي سيحية ــ وافرة الخصب لا تزرع شتا .

٧ ــ اراضي سيحية ــ وافرة الخصب تزرع قطنا في الشمال .

٨ ــ اراضي سيحية ــ تزرع تبغا او شلبا في الشمال .

٩ ــ اراضي تسقى بالواسطة ــ تزرع شلبا في غير الالوية الشمالية .

١٠ ــ اراضي سيحية تزرع شلبا في غير الالوية الشمالية .

حدد القانون المشار اليه سعرا خاصا لكل دونم من الانواع المذكورة ، الا ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ لم يفرق بين انواع كل من اراضي الديم او السيح ، وساوى كل دونم من كل اراضي السيح بدونمين من الديم، وهو لا يستند على اي اساس علمي . وقد اخطأ واضعو القانون بالنسبة لمساحة الوحدة الاستثمارية التي ستوزع على الفلاحين كما سياتي بحثه فيما بعد .

٥ ــ ابقى القانون مساحة اكثر من ٤ ملايين دونم من اجود الاراضي المخترة بيد كبار الاقطاعيين الخاضعين للقانون ، وهي الاراضي المجنبة لهم حسب اختيارهم وعددهم ٣٢٧٧ اقطاعيا .

وهذا يعني ان مجموع مساحات الاراضي التي ستبقى بيد المالكين الذين تزيد ملكياتهم عن مائة دونم بحوالي تسعة ملايين دونم تتوفر فيها كافة مستلزمات الزراعة . وهذا الرقم يساوي المساحات التي سيتم الاستيلاء عليها بموجب القانون .

غاذا اخذ بمبدأ تحديد الملكية بتوحيد الوحدة القياسية من حيث قيمة الارض ، يجب الاستيلاء على ما زاد عن ١٠٠ دونم من الاراضي التي تسقى سيحا وتزرع شلبا في غير الالوية الشمالية ، مقابل الاستيلاء على ما زاد عن ٢٠٠٠ دونم من الاراضي التي تزرع ديما بالحبوب الشتوية غير وافرة الخصوبة تقع جنوب الخط المطري . وهكذا بالنسبة لبقية الانواع .

وقد تشعر المسؤولون في مؤسسة الاصلاح الزراعي بذلك التفاوت غير العادل في مساحة الحد الاعلى المقرر . الا انهم كانوا ينطلقون من مواقف مختلفة ، فمنهم من كان يدعو الى جعل احسن انواع الاراضي ، وهي التي تسقى سيحا وتزرع شلبا في المنطقة الجنوبية اساسا للقياس ، ووفقا لهذا الراي كان يقتضي رفع الحد الاعلى للاراضي التي تزرع ديما غير وافرة الخصوبة وتقع في جنوب الخط المطري الى ٤٠،٠٠٠ دونم وكان الذين يؤيدون هذه الفكرة هم الاقطاعيون . الا ان الاخرين ويؤيدهم الفلاحون كانوا يدعون الى تقليل مساحة الحد الاعلى لتوفير المزيد من الاراضي للفلاحين . و تبعث فكرة المطالبة بزيادة الحد الاعلى للملكية الزراعية من جانب الاقطاعيين عند اية انتكاسة جديدة يتعرض لها الاصلاح الزراعي . والعبرة ليست بالشعارات الثورية الفارغة التي ترفعها هذه الفئة او تلك ولا بتلفيق التهم ضد هذا او ذاك انما العبرة هي بالمردود العملي لعمليات الاصلاح الزراعي ، عملية تصفية النظام الاقطاعي .

وقد بلغت مساحات الاراضي المستولى عليها منذ صدور القانون الى نهاية عام ١٩٦٢ رغم كل النواقص والعراقيل ٥،٨٣٩،٣٠٠ دونما اي بمعدل ١٤،٥٩٠،٨٢٥ دونما في السنة . في حين بلغت المساحات المستولى عليها من بداية ١٩٦٣ حتى بداية ١٩٦٦ ، ٦،٨٢٠،٦١ دونما فقط ، اي بمعدل ٢٢٧،٣٣٧ دونم في السنة .

ثانيا ــ حق الاختيار المطلق للمالك

ورددت في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى للقانون عبارة «وبحقق صاحب الارض بالمساحة التي يختارها .. الخ » ولما كانت اراضي العراق متفاوتة في واسطة السقي والموقع والخصوبة ونوع المحاصيل التي تزرع بها ، اضرت مسالة الاختيار هذه اشد الاضرار بمؤسسة الاصلاح الزراعي وبمصالح الفلاحين في الاراضي المستولى عليها . ولما كانت الزراعة تعتمد في معظم مناطق العراق على السقي ، اصبح حتميا ان المالك يختار اخصب الاراضي ذات الانتاجية العالية وموفورة المياه ، ويجري الاختيار للاراضي القريبة من المدن وطرق المواصلات والواقعة في صدور الانهر والسواقي.يتمكن فيهمن السيطرة على مقدرات الفلاحين والتحكم في المياه بالسرقة والمفصب ، ويحرم الفلاحين منها ويسبب في تلف مزروعاتهم. وفي الاراضي التي تسقى بالواسطة « مضخات » يختار الاراضي التي تسقى منها سباتي بحثه فيما بعد .

وله حق الاحتفاظ بها ، وبترك الاراضي الباقية للاستيلاء بدون مضخة وحتى بدون حصة مائية ، فيتعذر ــ والحاله هذه ــ نصب مضخات اضافية لاروائها . وفي الشمال يجري الاختيار على الاراضي التي تسقى من مياه العيون والكهاريز والتي تزرع شلبا او تبغا او قطنا ، وتترك الاراضي الديمية للاصلاح الزراعي ، وقد ادى هذا التعسف في استعمال هذا الحق الممنوح في القانون الى هجرة الكثير من الفلاحين من الاراضي المستولى عليها او تركها مهجورة غير مزروعة ، ولم تسعف اجتهادات رؤساء لجان الاستيلاء الذين شعروا بهذا الغبن بالتمسك بنظرية « لا يجوز التعسف في استعمال الحق » كما لم يفد تعديل المادة بالتعليمات واضافة عبارة « على ان لا تفوت المنفعة في القسم المستولى عليها » ، لان هذه المنفعة قد حددت بحق المسيل والمجري والممرور . في حين ان مستلزمات الانتفاع من الاراضي كانت غير هذه الامور . اهمها الماء وهو امر ضروري في زراعة معظم المحاصيل وفي معظم مناطق العراق . وقد دلت التجربة العملية ان حوالي « ٧٠٪ » فقط من الاراضي المستولى عليها التي تتوفر فيها مستلزمات الزراعة ، تكون قابلة للتوزيع على الفلاحين. وهذا يعني ان حوالي ثلث الاراضي المستولى عليها ، اي حوالي ٣ ملايين دونم ستبقى بدون زراعة بعد اتمام التوزيع .

ثالثا ــ التعويض عن الاراضي المستولى عليها

اخذ القانون بمبدأ تعويض الاقطاعيين وكبار الملاكين ببدل المثل عن اراضيهم المستولى عليها بقسط على عشرين عاما . بفائدة سنوية سعرها ٣٪ ثم جعل ٢٪ ثم اعيد سعرها السابق . و لم يفرق القانون بين ما الت اليه الاراضي شراء « فراغا » وبين من استحوذ على مساحات شاسعة من الاراضي الاميرية بمختلف اساليب التخايل والغصب بموجب قوانين صادرة من البرلمان الذي كان الاقطاعيون يكونون العدد الكبير فيه . قوانين لتثبيت تملكه بلا بدل .

وقد قدرت الجهات المسؤولة في وزارة الاصلاح الزراعي المجموع الاجمالي للتعويضات عن الاراضي ، عدا قيمة المكائن والمنشات المستولى عليها ، بحوالي ١٠٠ مليون دينار حسب التقديرات التي جرت من قبل لجان التقدير في مختلف المناطق . وسيبلغ مجموع فوائد هذا المبلغ ٣١،٥ مليون دينار ، فيكون مجموع الدين التي ستترتب ا ٢٣٧٧ اقطاعيا بذمة الحكومة دينا على الخزينة ١٣١،٥ مليون دينار ، اي بمعدل ٣٧٠ الف دينار تقريبا لكل اقطاعي خاضع للقانون . علما بان هناك اشخاص سيتالون بضع ملايين من الدنانير بموجب القانون رقم ٣٠ . وعلى سبيل المثال قدرت اراضي الاقطاعي مشعان الفيصل من شيوخ شمر بلواء الموصل ومساحتها « ٢١٣ » الف دونم بتسعة دنانير للدونم الواحد ، فكان على الحكومة ان تدفع اليه مع الفوائد مليونين وربع مليون دينار ، اي بمعدل ١،٢٦٠،٤٢ دينارا في السنة او ١،٠٥٠،٣ دنانير في الشهر ولمدة عشرين عاما . ومعنى هذا ان تجبر الحكومة على شراء الاراضي المغتصبة منها بلا بدل ، ببدل عال وبصفقة واحدة ، بؤخذ من خزينتها، مكان على الحكومة ان ترصد مبلغ ٦٥ مليون دينار سنويا في ميزانيتها ولمدة عشرين عاما لحساب فئة من الاقطاعيين ، وتحرك اجهزة الجباية الواسعة لاستيفاء هذا المبلغ من مئات الالوف من الفلاحين والكادحين .

ويسبب الضجة التي احدثتها تقديرات لجان التقدير الوثيقة الصلة بالملاكين ، لدى المسؤولين في المؤسسة ولدى الفلاحين ، اضطرت الحكومة الى سن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ الذي حدد بموجبه سعر كافة انواع الاراضي حسب المعدلات المأخوذة من معاملات البيع في دوائر الطابو لعشر سنوات لغاية نموز ١٩٥٨ . وقد قدرت التعويضات مع فوائدها بموجب القانون الجديد بحوالي ٤ مليون دينار ، الا ان حكومة عبد الكريم قاسم كانت تماطل في دفع الاقساط المستحقة للمالكين بسبب ازمتها المالية الناجمة عن الحملة العسكرية ضد الثورة الكردية . وكانت العناصر التقدمية في مؤسسة الاصلاح الزراعي تتجاوب مع الفلاحين المطالبين بالغاء التعويض عن الاراضي التي كانت تعود للدولة وغير مشتراة ، الا ان رئيس مجلس السيادة كان يعرقل ــ تجاوبا مع الاقطاعيين ــ الاخذ بمبدأ المصادرة واستعادة الاراضي الاميرية المغتصبة بلا بدل ، بحجة مخالفته للشريعة الاسلامية ! وعلى اثر مذكرة قدمها احد المسؤولين في وزارة الاصلاح الزراعي ، امرت الهيئة العلما للاصلاح الزراعي بتشكيل لجنة عام ١٩٦٢ لدراسة المقترحات الواردة فيها ، وكانت خلاصة المقترحات هي :

١ ــ الغاء التعويض عن الاراضي الاميرية « المفوضة والملزمة » ما لم تكن قد آلت الى المشتري فراغا « شراء » .

٢ ــ تحديد الحد الاعلى للتعويض في الانواع الاخرى بمبلغ ٢٠ الف دينار .

وبالرغم من ان اللجنة لم تباشر باعمالها بسبب انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، الا ان الفكرة قد وجدت لها الطريق بصدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذي استوحى من المقترحات المذكورة مع بعض التعديلات لصالح الملاكين ، كعدم تحديد حد اعلى للتعويض ، وقد سمح القانون الجديد بالتعويض عن

١ ــ الاراضي المملوكة ملكا صرفا .

٢ ــ الاراضي المفوضة المصحح صنفها الى ملك صرف .

٣ ــ الاراضي الايلة الى المالك فراغا .

٤ ــ قيمة الاشجار والمنشات والمضخات والالات الزراعية .

٥ ــ كلفة الجداول والمجارل والقناطر المنشاة من قبل المالك .

وقد اقر القانون بدفع التعويض نقدا بحدود الف دينار والدفع لمدة عشرين عاما بحدود

عبد الكريم قاسم

الإصلاح الزراعي في العراق

عشرة الاف دينار وبفائدة سعرها ٢ ٪ . اما ما زاد عن ذلك فتدفع اقساطا لمدة اربعين عاما . على ان يوظف نصف الاقساط في المحالتين في المصرف الزراعي بفائدة ٢٪.

اننا وان كنا لانقر الاخذ بمبدأ التعويض للمالك ــ مهما كان سبب تملكه ــ استغلال الارض وفلاحيها لسنين طويلة ، وهي في الاصل للدولة سرقت منها بقوانين كان للاقطاع اليد الطولى في سنها ، الا اننا قياسا على المقترحات المقدمة عام ١٩٦٢ يمكننا بيان نواقص القانون المذكور ، واهم نقص فيه هو عدم تحديد حد اعلى للتعويض الذي سيدفع وقد حددتجيوبات سورية كثيرة لمساحات شاسعة من الاراضي ، يستفيد اصحابها من القانون المشار اليه ، ومع ذلك يعتبر هذا القانون اهم تعديل جرى على قانون الاصلاح الزراعي بعد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ ، فلا غرابة في ان يركز الاقطاعيون الان جهدهم لالغاء هذا القانون والعودة الى القانون السابق .

رابعا ــ مشاكل توزيع الاراضي

استهدف قانون الاصلاح الزراعي توزيع اراضي المستولى عليها والاميرية المصرفة بملكيات صغيرة على الفلاحين ، وقد حدد القانون مساحة الوحدة الاستثمارية الموزعة بـ ٣٠ ــ ٦٠ دونما في اراضي السقي و ٦٠ ــ ١٢٠ دونما في اراضي الديم . ان تحديد الوحدة الاستثمارية بهذا الحد لم يكن مبنيا على دراسة علمية ، الا ان وضع الحدين الادنى والاعلى وجواز تقليل المساحات بقرار من الهيئة العليا وتحديد الوحدة الاستثمارية بناء على دراسة فنية عن صفات الارض ، من حيث انواع المحاصيل ودرجة خصوبة الارض.. الخ قد قلل من عيوبه ، الا ان هناك نواقص واخطاء فنية وسياسية في التوزيع ، منها :

١ ــ اقتصار التوزيع على فئة فلاحية دون الفئات الاخرى .

٢ ــ عدم اخذ التقسيم الطبقي في الريف « فئات الفلاحين » بنظر الاعتبار .

٣ ــ اخطاء فنية .

اولا ــ المستحقون للتوزيع

اشترط القانون شروطا يجب توفرها في الفلاح المنتفع من الاصلاح الزراعي ، منها :

١ ــ ان تكون حرفته الزراعة .

٢ ــ يفضل من يزرع الارض مستاجرا او مشاركا او مزارعا .

٣ ــ ثم لمن هو اكثر عيالا واقل مالا من اهل المنطقة .

٤ ــ ثم لغير اهل المنطقة .

وبموجب هذه الشروط ينحصر التوزيع فيمن يحترف الزراعة ، واحتراف الزراعة في ظل النظام الاقطاعي يتوقف بالدرجة الاولى على موافقة المالك ، فهو الذي يختار من يعطيه الارض والبذور والسلف والماء وغيرها من مستلزمات الزراعة . اما المليوني نسمة من المساكين في الريف والذين يتقلون بحثا عن لقمة العيش ، فهم ليسوا بمستاجرين ولا مشاركين ولا مزارعين ، يعملون موسميا ولا يستفيدون من هذا القانون الا بعد ان تاخذ الفئة الاولى حاجتها من الارض . وقد حدثت فعلا مشاكل كثيرة من جراء تصفية القانون بحق هذا العدد الهائل من فقراء الريف وحرمانهم من وسائل العيش حتى بعد الثورة وبعد اجراء الاصلاح الزراعي . وفي العديد من المناطق سلك هؤلاء السبيل الثوري للحصول على الارض ، لقد سبقوا هيئات الاصلاح الزراعي في توزيع الاراضي عليهم ، الا ان مشكلتهم كانت تحل على حساب متوسطي واغنياء الفلاحين . وفي بعض المناطق ضموا المساحات المجنبة للمالك الى اراضيهم ، فحلوا هذه المشكلة على حساب الاقطاعيين ، الا ان السلطة قد استردتها منهم . وقد امتنعت هيئة التمييز في الاصلاح الزراعي عن المصادقة على معظم قرارات التوزيع بسبب حرمان اعداد كبيرة من الفلاحين من الارض . وفي اروقةالذي حرم القانون هؤلاء المكافحين ، اجاز شمول من نقل ملكيته من الحد المقرر للتوزيع، وذلك بجواز تكلفة ارضه الى الحد الاعلى للتوزيع . وفي عهد حكومة الفريق طاهر يحي ، عدل القانون بحيث يجوز بيع الاراضي المستولى عليها الى الافراد بشروط مبينة فيه ، وبدون تحديد المساحة . وهذا يعني جوازعودة الملكيات الزراعية الكبيرة بشكل اخر . كما عدل القانون ، جوز فيه ايجار مساحات كبيرة لامد طويل الى من يحيي اراضي الموات ، وبعني هذا بداية جديدة للاقطاع باسلوب اخر. كما جاز القانون استبدال الاراضي باخرى ، فاستغله بعض الملاكين الوثيقي الصلة بالسلطة لاستبدال اراضيهم الرديئة والبعيدة باحسن منها وفي المناطق القريبة من المدن وموارد المياه .

ثانيا ــ التوزيع ومراتب الفلاحين .

كانت التقديرات الاولية التقريبية للفلاحين الذين يمتهنون الزراعة ويستفيدون من قانون الاصلاح الزراعي باقل من ٤٠٪ منهم ــ بالضغط المتزايد من قبل سائر مراتب الفلاحين للحصول على الارض ، وهذا مطلب مشروع ، حدثت مشاكل كثيرة في المناطق الموزعة بين مراتب الفلاحين انفسهم . ويمكننا بيان مراتب الفلاحين التالية للفلاحين ان نعكس الوضع الحقيقي في الريف كالاتي :

١ ــ الفلاحون المعدمون ، وهم الاكثرية الساحقة في الريف ، لا يملكون الارض ولاوسائل الزراعة ، يزرعون مساحات قليلة « شكارة » ويعملون باقي الايام اجراء لدى الغير .يقضون معظم ايام السنة عاطلين ومتنقلين بحثا وراء العمل ولقمة العيش .

٢ ــ الفلاح المتوسط : هو الذي له قطعة مناسبة من الارض ، مالكا او مستاجرا او مخاصصا . ولديه ــ عادة ــ البذور وحيوانات الحراثة ، يزرع بنفسه و بمعاونة افراد اسرته ، فيدفع بدل الارض « الملكية » الى المالك . وتقدر المساحات التي يزرعها بـ ٦٠ ــ ١٢٠ دونما في الديم ، ومساحات لا تتعدى خمسين دونما في اراضي السقي .

٣ اغنياء الفلاحين . هم الذين يزرعون مساحات اوسع ويستاجرون العمال الزراعيين ولديهم مستلزمات الزراعة وعدد مناسب من الماشية ، وقسم منهم يتاجر بالمحاصيل الزراعيةومعولة لمصلحةالتجار او لانفسهم، بشراء المحاصيل من الفلاحين بالسلم «وهو الشراء على الاخضر » وتتراوح المساحات التي يزرعها الفلاح الغني بـ ١٠٠٠ ــ ٢٠٠٠ دونم في اراضي الديم و٣٠٠ ــ ٦٠٠ دونما في اراضي السقي وذلك « نير ونير » ، « وهو زراعة قسم من الاراضي وترك القسم الاخر لزراعتها في السنة المقبلة . »

لجات مؤسسة الاصلاح الزراعي الى حل مشاكل بعض الفلاحين المعدمين على حساب تقليل المساحات التي يزرعها متوسطو واغنياء الفلاحين . وفي فترة الادارة المؤقتة ــ وهي الفترة التي تدار الاراضي المستولى عليها قبل التوزيع ــ اجرت هذه المساحات بصورة متساوية بين مختلف مراتب الفلاحين ، كما جرى التوزيع بنفس الاسلوب ، فخفضت المساحات الموزعة الى ما دون الحد الاعلى للتوزيع . فتراوحت مساحة الوحدة الاستثمارية في اراضي الديم بين ٦٠ ــ ١٠٠ دونم وفي اراضي السقي بين ١٠ ــ ٣٠ دونم وهي دون المساحة التي كان اغنياء الفلاحين يزرعونها ،

« البقية على الصفحة ١٥ »

Digitized by Birzeit University Library

ادب

الواقعيّة الإشتراكيّة

بين عمر فاخوري ومحمد مندور

يقلم:
غالي شكري

من الاخطاء الشائعة في الحقل الادبي العربي ، ان مختلف المذاهب الفكرية والفنية السائدة على آدابنا ، هي تيارات مستوردة واتجاهات أجنبية . وبالرغم من ان احدا لا يماري في اننا تأثرنا بالغرب فكرا وفنا منذ اواخر القرن الماضي ، الا ان هذا التاثر لم ينم قط بمعزل عن البيئة المحلية والتجربة الخاصة . اي ان ثمة تفاعلا قد حدث بين المؤثرات الغربية ، والواقع العربي . ولا شك ان هذا التفاعل قد اثمر شيئا جديدا يمتزج فيه المؤثر الخارجي بالواقع الخام ، بحيث لا نستطيع أن نرد هذا التيار او ذاك من تياراتنا الادبية الى مصدر وحيد هو المؤثر الأجنبي .

هذا لا ينفي بطبيعة الحال ان لدينا بعض النقاد ممن تبنوا نماذج بعينها من تيارات الغرب ، واتجاهات تراثنا العربي ، على السواء . الا ان هذه القلة القادرة كانت تتعسف مع تجاربنا المحلية في اقحام مقاييس غير صادرة عن نفس الارض ، ومن ثم تحدث الهوة بين ادبنا ونقدنا الادبي . الا ان اغلب المناهج النقدية في اللغة العربية تمكنت بالفاعل بينها وبين التجارب المحلية من ناحية والمناهج الغربية من ناحية اخرى ، أن تثمر تياراتضابعة من ارضنا . تيارات تختلف فيما بينها ، وتتباين تطبيقاتها ، ولكنها تتوحد في ذلك التجاوب الصادق بينها وبين النماذج الفنية التي تعالجها بالتقييم .

وربما كان عمر فاخوري من أبناءومحمد مندور من القاهرة ، من اوضح الأمثلة على صحةهذا الرأي فيما لو طبقناه على التيار الواقعي في النقد العربي الحديث . فلم يكن عمر ولا مندور من اوائل النقاد الاشتراكيين الذين استبدوا نظرتهم الى الادب من نهجهم العام في الفكر السياسي والفلسفي . وانما نرى كلاهما قد اجتاز العديد من مراحل التطور التي عانى خلالها معاناة اصيلة ، تدرجت به الى المفهوم الواقعي في الادب .

فمنذ عشرين عاما « ٢٤ ابريل ١٩٤٦ »رصد عمر فاخوري عن سبعة كتب في الفكر والنقد والفن ، تصوغ في مجموعها الرحلة الطويلة التي قطعها هذا المناضل العربي في حقل النقد. فقد كان عمر في الثالثة عشر من عمره عندما اعلن الدستور سنة ١٩٠٨ وانضم الى حزب الاستقلال والجمعية العربية في وقت واحد . وفي تلك الفترة الف كتابه المبكر « كيف ينهض العرب » وراح ينشر عدة مقالات وطنية في الصحف بتوقيع « مسلم ديموقراطي » اذ تنبهت عيون السلطة العثمانية الى الكتاب ومؤلفه فظل مطاردا حتى رحل الى باريس عام١٩٢٠ . وعاد منها بعد اربع سنوات حيث انقطع عن الكتابة فترة طويلة ، الف بعدها اولى كتبه في النقد الادبي ، وهو كتاب « الباب المرصود» عام ١٩٣٨ ، وهو في هذا الكتاب ثائر على « الصنعة » في الادب العربي ، حيث العناية المفرطة بالتركيب الانشائي دون المعنى الانساني ، ومن ثم يدعو الشاعر الحديث « ان ينزل الى السوق ليشتري حاجة عيشه وحاجة ادبه معا » . ويرى انه على الرغم من اصرار الادباء الكلاسيكيين على اللفظة المهجرة والاسلوب الموشى ، الا انه يفتقد في الشعر مثلا وحدة المبنى والمعنى داخل اطار فني متكامل . وفي اروع فصول هذا الكتاب «ثورة الفقراء » يمعن فاخوري نظرا حادقا نافذا الى الامثال والاقاصيص والاساطير الشعبية . فاذا هو يرجع براي قد يبدو غريبا جديدا في ذلك العهد ، وهو ان « خلق عالم على هامش عالمنا هذا ، او تصور وجود غير هذا الوجود العادي ، ليس وقفا على خيال الشعراء ،فان للعامة في هذا الخلق والابداع اليد الطولى ، بل لعل الشعراء يستقون من هذاالينابيع التي تفيض في كل عصر ومصر ، ولا ينضب ماؤها ابدا : الاداب العامية » .

وفي عام ١٩٤٠ اصدر عمر فاخوري كتابه النقدي الثاني « الفصول الاربعة » وهيه يؤكد على اربعة نقاط رئيسية هي « الخبرة الشخصية بالحياة والناس » والاتصال الحقيقي الحر بالطبيعة والموجود » و « مشاهدة الادب الخارجي لما حوله ولما في نفسه » و « ان جمال الفن في التزامه امرا واحدا ، هو التجديد في الخلق والابداع ، مهما يكن غرضه ومهما يكن موضوعه » . ولعل ما صرحت به زوجته في حديث لها بمجلة « الاسبوع العربي » البيروتية ، من ان المنتبي كان « توراة »المنزل لان عمر كان يقراه كل مساء . وانه كثيرا ما كان يعزق موضوعا كاملا من اجل عبارة واحدة لا تروقه . وكثيرا ما كان يمضي يوما كاملا في سبيل البحث عن هذه الكلمة المفقودة او عن بديل لتلك العبارة المطرفية في مكانها فاذا اشارت عليه زوجته بان يستغني عن العبارة الشاردة يتقرب عبارة يجدها في ذهنه فيثور لذلك ويصرخ « لا .. ليس هذا ممكنا .. لان المعنى الذي اريده منجسد في هذه الكلمة التي اطلبها لا في غيرها » . وفي عام ١٩٤٤ اصدر فاخوري كتابه « اديب في السوق » حيث اعلن التزامه الواضح بقضايا الشعب العربي في الادب والنقد ، وحيث استهل في خطبه الفضالي من اجل التجديد وامست بقية مؤلفاته امتدادا تطبيقيا كما قال من انه من الجائز « استحداث بحر جديد ووزن جديد ، كالبحر او الوزن الذي استحدثه بشر فارس » وغيرها من الآراء التجديدية الاخرى .

ولعل الملاحظة الرئيسية على تطور عمر فاخوري هو انه لم يستقبل منذ البداية منهجا معدا من قبل ، وانما هو ترك نفسه لمختلف التاثرات التي تجاذبته فتطور ذاتيا في موازاة التطور الموضوعي لمجتمعه . وهي نفس الملاحظة التي تنطبق تمام الانطباق على حياة مندور الادبية .

ذلك ان الدكتور لم يصل الى مادعاه بالمنهج الابديولوجي في النقد الادبي ، الا بعد زهاء عشر سنوات منذ عودته من اوروبا عام ١٩٣٩ . فقد بدا مندور حياته النقدية مناثرا بالمنهج الجمالي الذي يعتمد على الذوق المدرب والانطباع المباشر . فقد استخلص من تيارات النقد العربي القديم ما يدعم وجهة نظره الى النقد باعتباره احساسا ذكيا بالاثر الفني ورحلة غنية بالانطباعات الشخصية عن هذا الاثر . وقد كانت معركته مع محمد خلف الله احمد في اوائل الاربعينات هي حصيلة منهجه الجمالي في النقد الذي تبلورت في كتابه « في الميزان الجديد » عام ١٩٤٤ . وفي هذا الكتاب نلاحظ احتداد مندور في الهجوم على التفسير النفسي للادب وانحيازا مطلقا للتفسيرالتاثري.

على اننا نشهد منذ عام ١٩٤٩ تحولا هاما وعميقا في منهج مندور نحو المنهج العقلي الذي يتخذ من الانطباع الشخصي نقطةانطلاق يتبعها بالحجج العقلية القادرة على تفسير هذا الانطباع . فقد لاحظ ان الانطباعية في النقد هي ايغال في الذاتية والتفرد . بينما نحن لا نستطيع ان نقيم اثرا فنيا ما الا اذا استندنا على مجموعة من الركائز الموضوعية الخارجة عن اطار ذواتنا . لهذا يؤكد مندور في كتابه « في الادب والنقد » الذي صدر حوالي ذلك التاريخ « ١٩٤٩ » انه لابد من الاستعارة بمختلف كشوف العلوم الانسانية من تاريخ واقتصاد وفلسفة وغيرها اذا تصدينا لعمل ادبي ما حتى نتمكن من الاحاطة الموضوعية الشاملة بالفنان وظروفه وتكوينه الخاص الذي اثر لنا هذا العمل بالذات دون غيره من الاعمال .

● عمر فاخوري ●

● محمد مندور ●

وقد تطور هذا المنهج بعد سنوات قليل الى ما دعاه مندور بالنقد الابديولوجي . وهو النقد المرتبط بروح العصر وانسانية القرن العشرين وقضايا الشعوب . حيث انه لابد للناقد من ان يضع كلتا يديه على « القضية » التي يتناولها الفنان كخامة فكرية ، ثم « زاوية المعالجة » التي يحاول بها الفنان ان ينقل الينا وجهة نظره في هذه المشكلة او تلك . وهو لا يتخلى عن مكاسب وانتصارات مراحل تطوره السابقة فهو يعتمد على الذوق المرهف والحساسية المدربة ، ويعتمد على التفسير العقلي للاطباعات الشخصية ، ولكنه يبحث اولا واخيرا في هذا الذي يريد ان يقوله الفنان ، وكيف قاله . والدكتور مندور يشدد في مرحلته الاخيرة هذه على ضرورة « التوصيل الجيد » الذي يتطلب من الفنان ان يجد صياغة وجهة نظره الفكرية جماليا . ذلك ان « الفن الجميل» وحده هو الذي يؤثر في اتجاه القارىء ووعيه. وهكذا رحل مندور في العام الماضي « ١٩٦٥ » بعد ان ترك لنا رصيدا من التطبيقات النقدية للاتجاه الواقعي الاشتراكي .

الا ان واقعية مندور ، ومن قبله عمر فاخوري تتسم بالرغم من اشتراكيتها ، بل وبدافع من الفهم العميق لروح الاشتراكية ، بانها واقعية رحبة غنية لا تتعسف في اقحام معايير لاعلاقة لها بتجربتنا الادبية الخاصة ، سواء كانت هذه المعايير من الغرب ، او من التراث .

تتسم واقعية مندور وعمر فاخوري بالاصالة والصدق والمعاناة ، لانها ثمرة نضال طويل مع النفس والمجتمع والثقافة ، وليست تلقيا مبسورا لمنهج جاهز . ربما لا نحصل من ايهما على درجة عالية من الوحدة والتكامل والصياغة المنهجية ، ربما وجدنا بعض المتناقضات الفكرية ، ربما لاحظنا شيئا من التخلف في هذه الجزئية او تلك ، ولكننا سوف نكتشف بالرغم من ذلك كله ، ان عمرفاخوري ومحمد مندور كانا على درجة عالية من النضج والصدق ، اتاحت لنظرتهما في النقد ان تصاحب تطور ادبنا الحديث ، مصاحبة حية نافذة .●●

الحرية صفحة ١٤

ملن زهشوا الحجيج

قصة

بقلم:
احمد الخميسي

اهداء ..

الى امي التي كانت تقعد ترتق الثوب .. وتعد الطعام وتشرح الدرس لاختي.. وتسمع قصصي في آن واحد ..

في الظلمة التي لا تبين .. في دجى الظروف التعسة تشراب الخيانة بعنقها ثم تبصق على القلب الآمن شوكا وعذابا . وتعود لمرقدها ترقد في الظلام .

رفيقي في الطريق الذي قاسمني اللقم والاحلام .. حين اخفى الضباب الرمادي القمر تطلع للسماء بعينيه حل محل الصفاء فيهما تعبير غريب . نظر الي وازت عيناه بحقد .. وفي صمت استدار وسار مضى للذين كرهتهم .

ناديتك فلم تعد . بح النداء صوتي . عذب الرجاء قلبي . ان تعود . ناديتك فلم تعد . الخيانات طعنات . لطمات . ذؤابة خنجر غدر لمعت في وضح النهار .. انهار مخضبة بشميمه الذبيحة .. دمازها الوانها الارجوانية.. سقط بكل نوره وجماله . المنطقه الليل بين شدقيه المفترحتين . مضغه ببطء في غباء وبلادة .

خانه المطر ... لم يبكه ... خانه العصفور والشجر ... الثر الكامن في الخريف .. والظلمة في النور .. والصفة في البسمة .. والخيانة في سويداء المحب . مولد الطفل وموت المعجوز والشك في كل من حولك وكل ما حولك حقائق . اخي .. طفل قلبي .. في صباح يموج بالمطر .. ابتسم في صفاء .. قال انعرف .. انا احبك . دق قلبي في فرح .

واقترب كي يقبلني بصق في وجهي وقهقه في سخرية .. ثم تفجر بالضحك حتى دمعت عيناه .

وفي الليل الصامت .. تفجرت نفسي البكاء.. والنازف المجروح في الاعماق .. مشتاق للعناق . لمن انت — صادقة — وماذا تريد ؟؟ والشمس قلب السماء .. جاءتني رسالة متنقبة من امي العجوز الطيبة :

ولدي انا بخير . صحتي جيدة والحمد لله .. هرب اخوك مع زوجتك .. لا تحزن .. اختك طيبة التفت الى نفسك يا ابني . أو لا زال قلبك متعبا ؟؟ جرب يا ولدي دواء جديدا .. امك .

لا تنهشوني بالخيانة .. لا تمتصوا دمائي .. لقد اجهشت بالبكا .. الدم على ثوبي قان .. انظروا . كفى . كفى . السماء بنت عذراء وردية الوجنات . سقسقت بالشائر المصافير. داعب نجم نجيبة .. كف تنهشوني ..كيف.؟ نهشتم لحمي وذراعي وقدمي . الغراب التقط بمنقاره ما تركتموه من قلبي .. ابعدوا الغربان . وكان الكتف من نصيب ابي .. هل اشبعك الكتف يا ابي ؟.

ضاعت صرختي في متاهات الخيانة المرعبة .. واه .. آه .. تلاشت اصداؤها .

لا تضحكوا .. لا تقهقهوا .. لا تزهوا الفرحة في عيونكم .. لا تنتشي قلوبكم .. لا تقصفوا كالقبلان .. لست مجنونا لكني حزين كضوء القبر الفضي في بلاد الجوع . مشتاق للناس كلما اقترب منهم طعنوه . دعوني .. بالله عليكم لا تفرحوا .. اين الطريق ؟. افترس الضباب المعالم والوضوح الظلمة الكثيفة .. حبال غليظة تخنق الناس . الايدي القوية التي تخبط الهواء حيرى . اين طعام الناس ؟ العيون الذكية الضريرة .الذكرى مريرة . ابتعدوا عني . ابتعدوا . انتم رعب الليل وفزعه . كان الكتاب لا يفارق يدي . مفعم بارق الموسيقى . حالم وحلمي كالطيف في عيوني . جذبتم وجهي للرحل . حشوتم عيني الجميلتين بالرغام . اعطيتم الكلب كل الاحلام . كفى . كفى .

ابديكم الحمراء عن فمي ..... ابعدوها . ان لم ينكلم اللسان ففي عيني كل البشائع ..خلف القضبان والظلام مبتدا عريضا .. بكى الشوق طفلا بعد عن امه الرفاق والصفار والحقول . بكى الشوق طفلا بين القلوع .

حبيبتي وباكم ارهقني اشتياق لعناق ودفء البيوت . لكن اجواء البيوت الدفيئة حلى برعشة البرد والخيانة والعناق حبل سيلف حول الرقبة . وبين شفتي حبيبتي السم الذي سيقتلني .. في القبلة المحمومة خيانة مجرمة ان لم ينكلم الناس وصمتوا ..فالصمت يقول ان الناس لا تستطيع الكلام .. هرب اخوك مع زوجتك .. انفجرت بالبكاء المنهب كالوليد الصغير . وبداي تخفيان وجهي المساء بعد المساء مهزوم مرير . طعم الدنيا مرير .. مسبوح العيون — لا اقصد ان تبوح — لكن العذاب مسطور فيها . وان قلتموني كما فعلتم بزميل لي . سنقول جننتي : ايها .. انا .. س ..... احذروهم انتم لا تاكلون . تخافون ان تحلموا في الليل بالطعام . تسهرون الليل حتى لا تحلموا . القلوب لا تنبض بالامل الراجي . لكن بالخوف . والرعب والذعر يبسط ظله . الحالمون انهم يحلموا . ان سحقتم الجثة . ان احرقتموها . وذررتم رمادها المعذب في الرياح . تنبت الكلمات حيث تسقط ذرات الرمـــاد .

الصمت يقول .. اين عقولنا ؟. من غافلكم ذات ليلة وقطع السنتكم ؟ ضحكت اخ... انلوى من الالم سعيدة مبتهجة . زجرتم... بلا فائدة . آسف لانه لم يبق بجسمي... نلوكوه . قطع متناثرة لا تشبعكم . توائم... غيري اذن فاتتم نهمون . لم تضحكون ال...

ليس ثمة شيء اطلاقا يبعث الضحك . كل ما حولنا مؤلم باك وقاس حقير . داعبت نجم نجيبة . ثم انحنى وطبع على وجنتها الثور قبلة ونهادت السحب في خجل بعيدا . فكيف نبتسمون لحمي ؟..

يخضر الحلم .. تورق الحقيقة . عندما تاكل الناس . تموت الخيانة . الكتف المبلغ اشبعك يا نرى ؟ ابعدوا الغربان . ابعدوها . لم يعد شيء حقيقي سوى الشك في كل من حولكوكل ما حولك . شعاعه يكشف دود الخيانة الزاحف .

الظلام منير والغربان تاكلني . الكراهية خضراء مورقة والشمس تغوص .. تغوص ، وتخون النهار . تسلمه لليل . يمضغه بين شدقيه في بلادة . والاه .. آه .. تـــلاشت اصداؤها .

احمد الخميسي ●●

تتمة تحليل قانون الاصلاح الزراعي في العراق

وبقدر ما كان الفلاح المتوسط يزرع . ولذا ، تحولت اعداد كبيرة من اغنياء الفلاحين ضد اجراءات الاصلاح الزراعي ، منهم من انحاز الى جانب البرجوازية التي كانت تطالب بالتباطؤ في الاستيلاء ، وابقاء الوضع على ما كان ، وبتعديل القانون لخلق فئة من برجوازية الريف .

وانحاز البعض الاخر الى جانب الاقطاع وكبار ملاك الاراضي المعادين للاصلاح الزراعي، فانشقت الجمعيات الفلاحية الى جمعيات تمثل المراتب الفقيرة والمتوسطة من الفلاحين تلاحقها اجهزة القمع الحكومية ، وجمعيات تمثل المراتب الفنية التي جرت قسما من متوسطي الفلاحين ، حظيت بتاييد ومساندة السلطة الممثلة للبرجوازية ، واستغل الاقطاعيون تضرر هذه الفئة من الفلاحين ذوي النفوذ الواسع في الريف لدفعهم ضد المراتب الاخرى من الفلاحين وضد الاصلاح الزراعي، لصرف انظارهم عن العمل على حل المشكلة مع الاقطاع باجراء اصلاح زراعي اكثر جذرية من القانون النافذ.

((البقية في العدد القادم))

عطا الله فريج
مليونيرات جاهزة
بيروت
قرب بيتها بناية بيتها ريفولي متروبول
بناية اديبك شارع عبد العزيز رياضتي الحمراء

الحرية صفحة ١٥

Digitized by Birzeit University Library

ناجي

كل اسبوع

الافلاس السياسي في لبنان

بقلم: محمد كشلي

ازمة التعليم التي طرحتها الاحداث الطلابية الدامية تقدم صورة واقعية وحقيقية عن عجز النظام اللبناني وعقمه السياسي . فاذا كانت المطالب التي رفعها الطلاب في معركتهم لم تجد حلا لها من هذا النظام ، فاي قدرة عند هذا النظام لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي اخذ يفرزها النظام الراسمالي .

وازمة التعليم ليست بالازمة الاولى ، ولن تكون الاخيرة. فالازمات اصبحت تتراكم الواحدة بعد الاخرى، فلاتنتهي ازمة الا وتعقبها ازمة ثانية .

وامام هذه الازمات المتعاقبة يفقد النظام السياسي اللبناني اداة سياسية موحدة قادرة على وضع حلول لهذه الازمات حتى في اطار النظام الراسمالي. من هنا يظهر هذا التناقض المروع بين التكوين السياسي للنظام الراسمالي اللبناني ، وبين ما يفرزه من مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة .

وفقدان الاداة السياسية الموحدة هو تعبير عن الافلاس السياسي الذي تعانيه الطبقة السياسية التقليدية الحاكمة .. او هو بكلام آخر تعبير عن التناقض بين المهوم السياسية الناقمة والافكار الفردية والطائفية والانتخابية للسياسيين وبين متطلبات حكم عصري يملك القدرة على التخطيط والبرمجة والنظرة العلمية البعيدة المدى .

فالطبقة السياسية التقليدية الحاكمة تمثل نوعا من السياسات الفردية المتناقضة والمتصارعة على اساس شخصي . فالهموم السياسية لهذه الطبقة السياسية الحاكمة هي في حقيقتها هموم شخصية وفردية تنبع او تصب في قاعدتين مترابطتين :

الطائفية والمنطقة الانتخابية ، ومن هاتين القاعدتين التقليديتين تتشكل التحالفات السياسية والمواقف والافكار والصراعات والخلافات .

فالتكتلات السياسية لهذه الطبقة السياسية التقليدية هي تكتلات مواسم تتطلبها ظروف المنافسة الشخصية على الحكم او على الانتخابات فتحتجب وراء شعارات ومواقف سياسية ، ليست هي الجوهر ، بقدر ما هي وسيلة من وسائل هذه المنافسة الشخصية . وتنعقد هذه التكتلات وتتفرط ، وتحيا وتموت ، وينفير تكوينها ويتبدل بدون سبب سياسي حقيقي سوى المنافسة الشخصية على الحكم .

ومنذ اربعين عاما — اي منذ عهد الانتداب الفرنسي — قال الشيخ بشارة الخوري — كما جاء في مذكراته : «..اما نحن فنختلف عن غيرنا باننا كتل سياسية سلبية . اراء تجتمع اليوم لهدم الموجود وتفترق غدا ولا يعلم لماذا . فالحزب عندنا وليد الفرص وصريع الهدف المفقود .. في حين ان البلاد تنتظر خطة و « بروغراما » صالحين يقومان مقام ما يدعونه فاسدا » !.

فمنذ ذلك الوقت و « البروغرام » في الحياة السياسية اللبنانية مفقود ، لان هذه الطبقة التقليدية لم تزل هي نفسها لم تتغير ولم تتبدل .

هكذا تكون الحياة السياسية اللبنانية .. فهي اشبه ما تكون بـ « موزاييك » سياسي متنافر تختلط فيه المواقف السياسية المبنية بالاعتبارات الشخصية البحتة .

ولعل هنا نجد تفسيرا للكثير من المواقف عند الطبقة السياسية التقليدية، فانقسامها — مثلا — حول السياسة الخارجية هو انقسام سطحي ومزيف .. فهو في حقيقته يمثل مضمونا واحدا ..هو المضمون الطائفي الذي يتكون على اساسه النظام اللبناني ، وهو ايضا المضمون الطبقي المرتبط على صعيد السياسة « الداخلية » بالموقف الراسمالي . ان هذا الانقسام حول السياسة الخارجية هو نوع من التوازن داخل النظام ومن صلب تكوينه .

ولعل هنا ايضا نجد تفسيرا للمحاولات التي تجري في هذه الفترة لاثارة القضية الطائفية من جديد بطرح قضية السياسة الخارجية على صعيد البحث والصراع. فاعادة البحث في السياسة الخارجية معناه الوحيد اعادة «الجو الطائفي» في وجه « الجو الاجتماعي » الذي اوجده طرح القضايا الاجتماعية والاقتصادية . عندما بدات ترتبط السياسة الخارجية بالنضال الاجتماعي وعندما تاخذ المواقف حول السياسة الخارجية ومضمونها الصحيح التقدمي بارتباطها بالمواقف التقدمية حول النظام الاقتصادي ، عند ذاك يفقد النظام في لبنان اسس تكوينه الطائفي المزيف . وهذا ما حدا بالقوى اليمينية ان تلجا الى الطائفية علها تجد ما تقاوم به انفضال الاجتماعي للجماهير.

ان الطبقة السياسية التقليدية الحاكمة تعيش الان مازقها التاريخي .. فهي — من ناحية — لابد ان تواجه الازمات الاقتصادية والاجتماعية مجتمعة وموحدة الاداة السياسية ، وهي — من ناحية اخرى — عاجزة عن هذه « الوحدة » بسبب القواعد التقليدية التي تتكون منها ، والتي تحتم عليها المنافسة السياسية الفردية ، وشدها الى هموم سياسية تافهة وجزئية تبدا بالمنطقة الانتخابية — سياسة الموظف والمخبر — وتنتهي عندها ... اي انها لا تستطيع ان تكون في مستوى قضية عامة من قضايا نظامها نفسه .. لان ارتفاعها الى هذا المستوى يتطلب منها « ثورة على نفسها » لا تقدر عليها .. اي ثورة على القواعد التقليدية التي نشات وتكونت على اساسها ! ومن هنا افلاسها السياسي .

فهي عاجزة عن التجديد السياسي لنظامها .. وهي عاجزة عن حل الازمات الكثيرة التي تتراكم بعضها فوق بعض دون ان تجد حلا .

وقد عانت الكثير من الانظمة الراسمالية امثال هذه الازمات الاقتصادية والاجتماعية ، الا انها استطاعت بواسطة تكوينها السياسي المتسجم مع تقدمها الاقتصادي ان تحدث التجديد السياسي المطلوب ، وان تنتقل الى مرحلة جديدة في نظامها السياسي .. ففي فرنسا — مثلا — افلست الجمهورية الرابعة وعجزت عن حل المشاكل والازمات الكبيرة التي كانت تعانيها ، فقد كانت فاقدة لاداة سياسية موحدة لمجابهة هذه المشاكل والازمات. وجاء ديغول بالجمهورية الخامسة ليقيم هذا الجهاز السياسي الموحد الذي استطاع ان يحل بعض ازمات الراسمالية الفرنسية .

اما في لبنان ، فان النظام السياسي التقليدي ، وما افرزه من رجال ومؤسسات واجهزة ، يبدو عاجزا عن توليد هذه الاداة السياسية الموحدة والمصرية .. فقواعده التقليدية من طائفية وعائلية وغيرها ، تعيقه عن التجديد السياسي . ان هذا التجديد السياسي لن يكون من داخل النظام القائم بل من خارجه !.

محمد كشلي ●●

Digitized by Birzeit University Library